



PROVISIONAL

A/40/PV.69
19 November 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسي : السيد دي بينيبيسي (اسبانيا)
شم : السيد هيبورن (جزر البهاما)

- تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية [١٤] (تابع)

(١) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة

(ب) مشروع القرار

- نداء رسمي الى الدول المتنازعة من أجل إيقاف الأعمال المسلحة دون إبطاء وفرض

خلافاتها عن طريق المفاوضات ، وإلى الدول الاعضاء في الأمم المتحدة من أجل

الإلتزام بتسوية حالات التوتر والنزاع والخلافات القائمة بالوسائل السياسية

وبالامتناع عن اللجوء إلى التهديد بالقوة أو استعمالها وعن التدخل بأية صورة

في الشؤون الداخلية للدول الأخرى [١٤٦]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها

موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية

بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

الحرم على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

١٦٠٨ 85-64410/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠البند ١٤ من جدول الاعمال (تابع)تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

(أ) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة (A/40/576 و Corr.1)

(ب) مشروع القرار (A/40/L.8)

السيد فيليب (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : : باسم الاتحاد
الاقتصادي الأوروبي ، والدول الأعضاء فيه واسبانيا والبرتغال ، أود أن أعبر عن شكرنا
للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقريره الهام بشأن أعمال الوكالة
في عام ١٩٨٤ .

لقد أيدنا على الدوام ، وسوف نواصل تأييد الأهداف المكرسة للوكالة ، وهي ،
تنمية الاسهام في استخدام الطاقة النووية من أجل السلم والصحة والرخاء في جميع
أرجاء العالم ومنع الانتشار النووي . وهذه الأهداف هامة ، ونحن نشعر بالارتياح بصفة
خاصة من النجاح الذي حققته الوكالة في تطبيقها ؛ وبالفعل ، يمكن أن تعتبر الوكالة
نموذجاً حسناً للتعاون الدولي المثمر في اطار منظومة الأمم المتحدة .

ويشير التقرير السنوي لعام ١٩٨٤ الى نمو جديد كبير في القدرة النووية المستمدة من التركيبات القائمة في شتى بقاع العالم . ففي ١٩٨٤ شكّلت الطاقة النووية نسبة ١٣ في المائة من مجموع انتاج القوة الكهربائية . ولاشك ان سرعة هذا النمو لن يمكن الحفاظ عليها في السنوات المقبلة ، لكن نصيب الطاقة النووية سيظل مع ذلك كبيرا بين مختلف مصادر الطاقة المتنوعة . وعلى الوكالة ان تنهض بنمو جديد في الدور الذي تلعبه الطاقة النووية اذا ثبت ان الخيار النووي هو الافضل . وقد لاحظنا مع الارتياح التقدم المحرز حتى اليوم في دراسة المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم . فقد يتبين ان المفاعلات الصغيرة يمكن ان تكون ذات مزايا كبيرة للبلدان النامية .

وعلى الوكالة ان تساعد أيضا على خلق الظروف لآمن استخدام ممكن للطاقة النووية . ونحن نقدر ونؤيد أنشطة الوكالة في حقل السلامة النووية . فسلامة جميع المنشآت النووية تكتسي أهمية كبرى بين أمور أخرى لمستقبل الطاقة النووية . ويشير التقرير السنوي الى ان جانبا هاما من أنشطة الوكالة ، وبالتحديد برنامج معايير السلامة النووية ، يتوقع ان يكتمل في ١٩٨٥ . لقد اشتركنا في الإعداد لذلك البرنامج ونؤيد تنفيذه .

ويذكر التقرير أيضا مبادرات جديدة محددة بعينها ، منها انشاء فريق استشاري دولي يعنى بالسلامة النووية . ومع ان مسؤولية ترتيبات السلامة النووية تقع على عاتق كل دولة عضو معنية فمن المفيد تجميع الخبراء في هذا الحقل . ومن المناسب بالتأكيد حث جميع مشغلي وبناء المنشآت النووية على التحميم الدقيق في جميع جوانب السلامة التقنية .

من الأنشطة التي تنهض بها الوكالة يكتسي برنامج المساعدة التقنية أهمية كبرى .

والاتحاد الاوروبي أحد المتبرعين الرئيسيين في أنشطة المساعدة التقنية التي تفضلع بها الوكالة ، سواء من خلال المساهمات في الميزانية العادية أو المساهمات

الطوعية في المساعدة التقنية والصناديق التعاونية والهبات الاضافية . ورغم المصاعب التي يسببها ذلك للبعض منا انضمنا الى توافق الآراء تاييدا لزيادة ارقام التخطيط الارشادية لاموال المساعدة التقنية والتعاون للفترة ١٩٨٧-١٩٨٩ زيادة كبيرة جديدة . وبهذه الزيادة ، نكون قد تجاوزنا هدف ال ٤٠ مليون دولار امريكي المحدد لتلك الاموال . واذا ما اضيفت الى ذلك المبلغ الموارد المالية والتبرعات الاخرى من هذا النوع الموضوعه تحت تصرف الوكالة للقيام بانشطتها في حقل المساعدة التقنية ، اتضح ان الوكالة تقوم بوظيفتها خير قيام بمفتها أداة دولية أساسية في ميدان التعاون النووي السلمي .

يكتفي تطبيق التقنيات النووية على الزراعة والادوية أهمية خاصة للعديد من البلدان النامية . وبالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ، تضع الوكالة مختلف أنواع المشاريع ذات الأهمية المباشرة للبلدان النامية وللبلدان التي تعتبر الطاقة النووية بالنسبة اليها هدفا بعيد المنال . وبالنسبة الى الفيزياء النووية ، يجدر التنويه بالمركز الدولي للفيزياء النظرية في تريستا ، وبالنسبة الى البحث البحري ، يجدر التنويه بالمختبر الدولي للإشعاع البحري في موناكو .

ونؤكد من جديد دعمنا لنظام ضمانات الوكالة . فنظام الضمانات عنصر جوهري يمكن أن يسهم في ارساء الثقة الدولية ووضع برنامج التحقق . ونلاحظ ان ٩٨ في المائة من المنشآت النووية القائمة في نهاية ١٩٨٤ في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمعروفة لدى الوكالة كان خاضعا لنظام ضماناتها . ويمكن تحقيق تقدم اضافي ونود أن نؤكد تاييدنا التام لمبدأ قبول جميع الدول الاعضاء بضمانات الوكالة فيما يتعلق بجميع أنشطتها النووية السلمية . وفي هذا الصدد نلاحظ التقدم المحرز في الأشهر الأخيرة ببدء التفتيش الذي تجريه الوكالة على بعض المنشآت النووية السوفياتية وإعلان الصين أن حكومتها مستعدة للشروع في مفاوضات حول إخضاع عدة منشآت نووية مدنية من منشآتها لضمانات الوكالة .

كما لاحظنا مع الارتياح ان تكون الوكالة وجدت انه من المعقول ان تخلى الى ان جميع المواد النووية الخاضعة لنظام ضماناتها في ١٩٨٤ استخدمت في الانشطة النووية السلمية . ومن الضروري للتعاون النووي الدولي ان تثق الدول بان الصادرات النووية تُستخدم ، قصرا ، في الأغراض السلمية . وفي هذا الصدد ، من المرغوب فيه للغاية ليس فقط قبول الدول بتطبيق ضمانات الوكالة في كل أراضيها بل والا يكون ثمة شك أيضا فيما يتعلق بالسلامة الفنية لتدابير الضمانات . وتستحق أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية تأييدنا التام في الجهود الرامية الى ادخال تقنيات فعالة او تحويل استراتيجيات ومفاهيم الضمانات . وربما تمثلت احدي الامكانيات في وضع نظام الوكالة المتعلق بانشاء نظام دولي لتخزين البلوتونيوم موضع التنفيذ . وقد لاحظنا ان المؤتمر الاستعراضي الثالث لاطراف معاهدة عدم انتشار الاملحة النووية ، المعقود في جنيف في الشهر الماضي ، اوصى بان تنشر الوكالة نظاما دوليا فعلا لتخزين البلوتونيوم يتفق عليه في المعيد الدولي استنادا الى الفقرة (الف) ، ٥ من المادة الثانية عشرة ، من نظامها الداخلي .

اننا نرحب بحرارة بالتقدم الذي احرزته لجنة تأمين الضمانات ، فقد وصلت مرحلة حاسمة في سعيها الى صياغة مجموعة مبادئ في ميدان التعاون النووي العلمي الدولي . فالتبادل والتعاون الدولي في الميدان النووي لن يزدحما الا اذا تواصلت الاطراف المعنية الى اتفاقات على تأكيدات تكفل عدم الانتشار وصلاح الامدادات . ونرجو ان تنجح لجنة تأمين الضمانات في ايجاد الحلول للمشاكل المتبقية ، وسنؤازرها في تلك الجهود تمثيا مع سياستنا النووية القائمة على عدم الانتشار .

وقد اختتمت الدورة السادسة للجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة لتعزيز التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية اعمالها مؤخرا ، في جنيف .

والمواضيع التي عولجت في هذا المؤتمر لها بالطبع أهمية بالنسبة لعمل الوكالة . ونحن نعتقد أن الأعمال المتملة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية ينبغي أن تستهدف تعزيز أهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية واحراز تقدم في مجال تطبيق نظامها .

وقد انتهى المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم الانتشار منذ شهر تقريبا باعتماد وثيقة ختامية هامة . ووفرت نتيجة هذا المؤتمر مؤشرا واضحا على التأييد الذي قدمه عدد متزايد من الدول الاطراف في معاهدة عدم الانتشار لهدف عدم الانتشار الوارد في المعاهدة . كما أنها تشير الى أن هناك ارادة سياسية حقيقية لدى المجتمع الدولي لتحقيق هدف عدم الانتشار . وهذه حقيقة هامة بالنسبة للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وقد برهنت المناقشة أثناء المؤتمر العام التاسع والعشرين للوكالة الدولية للطاقة الذرية والقرارات المتخذة بشأن العديد من المسائل الحساسة على حكمة أغلبية الدول الاعضاء وارانيتها في الحفاظ على الاداة الفعالة للتعاون النووي السلمي المتمثلة في الوكالة . والاتحاد الاوروبي ، من جانبه ، والدول الاعضاء فيه ، واسبانيا والبرتغال ، ترغب في مواصلة تعاونها الوثيق مع الوكالة في ميدان الضمانات وفي سائر انشطتها الاخرى .

واخيرا ، أود أن أهنئ المدير العام ، السيد بليكس ، لتعيينه في منصبه لفترة أخرى . وقد أسعد الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي واسبانيا والبرتغال أن تؤيد تجديد تعيينه .

السيد سويل (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدنا أن يمر

علينا التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٤ وأن نلاحظ أن ٣٤ مفاعلا تولد قدرة نووية مجموعها ٣١٨٨ جيغاواط قد بدأت تولد الكهرباء . في عام ١٩٨٤ ، مما زاد القدرة المنشأة لتوليد الكهرباء في العالم الى ٢٣٠ جيغاواط . ويشهد ذلك على زيادة قبول الطاقة الكهربائية المولدة نوويا باعتبارها ارضى وامن مصدر للطاقة . وبوسع مدير الوكالة ، السيد هانز بليكس ، أن يفخر عن حق بهذا

القبول وأهنته ، غمابيا ، على إعادة تعيينه بالاجماع مديرا عاما . ولا يحاورنا أي شك في أنه سيبتل خلال السنوات الأربع القادمة مزيدا من الجهد والطاقة في خدمة أعمال الوكالة ، وسوف نقدم له من جانبنا كل تعاون ضروري .

لكني أود ، بعد قولي هذا ، أن أعرب عن خيبة ألمي . فكل هذه المحطات النووية أنشئت في الدول الصناعية . والتقارير ذاته يقول :

"في خارج البلدان الصناعية لم يوصل أي مفاعل في العام الماضي بأية شبكة كهربائية ، ولم تبدأ عمليات الانشاء إلا في محطة جديدة واحدة . ولا يزال السبب الرئيسي الذي يعرقل التوسع في الكهرباء النووية في تلك البلدان هو صعوبات التمويل". (GC(XXIX)1748 ، الفقرة ٨)

وكما قلت من قبل ، أصبح من المعلوم به عالميا أن الطاقة الكهربائية النووية أرخص وأمن مصدر للطاقة ، وأن تطبيقاتها العملية في مختلف الميادين - كالزراعة والطب وحفظ الأغذية - تطبيقات ضخمة . فهي طاقة المستقبل . وقد أدركت البلدان الصناعية ذلك . فعلى سبيل المثال تأمل فرنسا وبلجيكا واليابان إنتاج ٧٠ في المائة و ٤٠ في المائة و ٢٠ في المائة على التوالي من احتياجاتها من الطاقة الكهربائية ، من محطاتها النووية لتوليد الطاقة الكهربائية . لكن البلدان النامية هي التي في أشد الحاجة إلى محطات الطاقة الكهربائية النووية للوفاء باحتياجاتها من الطاقة ومعالجة المشاكل الأخرى ، وينبغي للوكالة أن تجد من الطرق والوسائل ما يمكنها من القيام بدور أكثر فعالية في هذا الصدد . فلا ينبغي السماح لصعوبات التمويل أن تظل صعوبات لا تذلل ، وينبغي أن تبذل كل الجهود للتغلب عليها .

ويسرني أن أقول أن بلادى استطاعت أن تحرز تقدما كبيرا ومتواصلا في مجال توليد الطاقة الكهربائية نوويا . فلدنى بلادى ، على سبيل المثال ، برنامج لتوليد ١٠ ٠٠٠ ميغاواط من الكهرباء بحلول نهاية القرن ، من محطات الطاقة النووية الموجودة لديها . وقد بدأ مولداتان بقدرة ٢٢٥ ميغاواط في توليد الكهرباء بالفعل ، وتتمنى تحسين عنصر المتاحية لبعض محطاتنا النووية المنشأة من قبل بمسورة كبيرة . ولا يزال مفاعلنا " سايروس " للأبحاث ، وقدرته ٤٠ ميغاواط ، يعمل منذ ٢٥ سنة دون أي

عطل ، وقد استخدم في أجواء البحوث وانتاج النظائر لاستخدامها في التطبيقات الطبية والزراعية والصناعية . ولكن ، لمّا كانت لهذا المفاعل مدة عمل محدودة ، أنشئ مفاعل "دروفا" الجديد للبحوث بقدرة ١٠٠ ميغاواط ، في نفس الموقع ، وبدأ تشغيله في ٨ آب/اغسطس ١٩٨٥ . وقد صمّم مفاعل "دروفا" وأنشئ بالكامل على أيدي مهندسينا وبمكونات هندية .

أما المفاعل الثاني من مفاعلينا الجديدين في كالبام ، في إحدى ولاياتنا الواقعة في الجنوب ، فقد بدأ ينتج الطاقة الكهربائية في ١٢ آب/اغسطس ١٩٨٥ ، بقدرة ٢٢٥ ميغاواط ، وبرهن على أننا قد أتقنا التقنية اللازمة . ويجرى حالياً تشييد أربع محطات أخرى للطاقة ، كما أعلن خلال هذا العام عن اختيار مواقع لأربع مفاعلات قياسية أخرى للطاقة ووفق على إنشائها .

كما اطلع علماءنا أيضا بتخطيط وتصميم مفاعلات أكبر تبرّد بالماء الثقيل المضغوط قدرتها الكهربائية ٥٠٠ ميغاواط . وقد أنجزت التصميمات ، وحدت مصادر المعدات من داخل البلاد . وهكذا نأمل ، مع مضينا قدما في برنامجنا الخاص ببناء مفاعلات قدرتها الكهربائية ٢٣٥ ميغاواط ، أن نتمكن ، عن طريق المفاعلات التي تبرّد بالماء الثقيل المضغوط ذات القدرة الأكبر بلوغ هدفنا الذي يتمثل في توليد ١٠ ٠٠٠ ميغاواط بحلول نهاية القرن . واستراتيجيتنا الخاصة بدورة الوقود ذات ثلاث مراحل ، تبدأ باستخدام اليورانيوم الطبيعي في المفاعلات التي تبرّد بالماء الثقيل ، وتقبب ذلك المفاعلات المولدة السريعة التي تستخدم وقود البلوتونيوم ، وأخيرا وفي نهاية الدورة استخدام دورة الثوريوم - يورانيوم ٢٣٢ . فبلادنا لديها إمدادات وفيرة من الثوريوم .

لقد أدركنا منذ أبعد بعيد أهمية الاستخدام العملي للطاقة النووية . ونحن نستخدم النظائر للاشعاع في الطب والصناعة والزراعة . كما استخدمت النظائر أيضا في مجال معالجة مياه المجارى ، ومن المتوقع أن توافق حكومتى على حفظ بعض المواد الغذائية بالاشعاع . كما قَدّمت التسهيلات لبعض جامعاتنا التي زوّدت بسيكلوترون منحلها يولّد طاقة متغايرة باستخدام جسيمات ألفا قدرته ١٢٠ مليون الكترون فولت ، لاجراء الدراسات في مجالي الفيزياء والكيمياء النووييتين الاماسيتين . ويستخدم السيكلوترون لانتاج بعض النظائر قصيرة العمر التي يستفاد منها في اغراض التشخيص والعلاج . وأنشئ مركز جديد في اندور بوسط الهند يسمى مركز التكنولوجيا المتقدمة من المتوقع ان يبدأ تشغيله في نهاية هذا العام لاجراء بحوث المعجّلات عالية الطاقة ومعجّلات اشعة الليزر .

ونحن مع اطلاعنا بكل هذه الأنشطة في بلادنا ندرك أيضا منافع الاتفاق التعاوني الاقليمي الذي يعدّ أحد دعائم الوكالة . وقد بدأ برنامج الاتفاق التعاوني الاقليمي نشاطه في مجالات استخدام النظائر في الزراعة والطب إلا أن أهميته الكبرى مستقبلا ، في تقديرنا ، ستكون في تعاون البلدان المتجاورة في مجال توليد الطاقة النووية .

كما يمكن للتعاون الاقليمي أن يساعد أيضا على تدريب الموارد البشرية ، ونحن نود أن نحث الوكالة على أن توفر فرص عمل مجزية للقوى العاملة المدربة المتوافرة الآن في بلدان العالم الثالث بدلا من أن تقتصر على جلب موظفيها من بلدان مانحة قليلة العدد . ويجب أن يشمل التعاون الاقليمي جانبا آخر هو التبادل التجاري في مجال الطاقة النووية فيما بين البلدان المتجاورة في العالم الثالث على أساس المبادئ التي تتعامل بموجبها حاليا البلدان الأوروبية المتجاورة مع بعضها البعض في شراء وبيع الطاقة الكهربائية الفائضة لديها .

ونحن نؤكد أن الطاقة النووية يجب أن تستخدم دائما في الأغراض العلمية . وقد أخضعنا في هذا الصدد ، طوعا ، بعض منشآتنا لنظام ضمانات الوكالة . وقد قام مفتشو الضمانات بمهمتهم بطريقة مرضية . كما حقق علماءنا ومهندمونا فعالية أكبر في تشغيل مرافق إعادة المعالجة أثناء مختلف مراحل التفتيش على الضمانات .

غير أننا نؤكد أن تلك الضمانات يجب أن تكون ذات طابع عالمي وأن تخضع المنشآت النووية ، بما في ذلك منشآت الأسلحة النووية ، لنطاق الضمانات . وقد كان لدينا في هذا الصدد اعتراض مبدئي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي لا تزال غير متكافئة وتمييزية . فالدول الأعضاء ، بموجب النظام الأساسي للوكالة ، متساوية وليس بوسعنا أن نوافق على الموقف القائل بأن بعض البلدان أكثر احساسا بالمسؤولية من غيرها أو متفوقة عليها من الناحية المعنوية . كما لا يمكننا أن نوافق على الموقف القائل بأن الدول الحائزة لاسلحة نووية تتمتع بوضع معين أو أن من حقها المشروع أن تحوز وتكسب الأسلحة النووية . واليوم ، توسع تلك الدول الحائزة لاسلحة نووية ، وخاصة الدولتين العظميين الرئيسيتين ، نطاق تنافسها المميت الى مجال الفضاء الخارجي وتعرض وجود كوكبنا ذاته لخطر متعظم .

ولا يسعنا في هذا الصدد إلا أن نعرب عن خيبة أملنا الكاملة لعدم إحراز تقدم صوب نزع السلاح . ونأمل أن يسفر مؤتمر القمة بين الرئيس ريفان والأمين العام غورباتشوف الذي سيعقد هذا الشهر في جنيف عن تطور ايجابي . ولا يسعني هنا إلا أن أقتبس من الخطاب الذي نشرته مؤخرا وكالات الانباء والموجه الى الرئيس ريفان والأمين

العام غورباتشوف من رؤساء دول أو حكومات الأرجنتين والمكسيك والسويد والهند وتذرانيا واليونان ، بعض ما جاء في الخطاب :

" ان اجتماعكما يتيح فرصة تاريخية للخروج بجرأة من الحلقة المفرغة لسباق التسلح المتعاقد . ونحن نأمل أن يسمح إظهار الإرادة المادقة لبناء الثقة عن طريق التفلب على الخلافات ، باعطاء زخم جديد لمفاوضات الخناثية وللمفاوضات متعددة الاطراف في جنيف واستكهولم وفيينا إن المسؤولين الملقاة على عاتقكما جسيمة حقا . ونحن مقتنعون أن المجتمع الدولي سيؤيدكما في جهودكما . ونحن من جانبنا نكرر استعدادنا لأن نعمل سويا معكما من أجل أمن البشرية المشترك وبقائها "

وختاما ، أود أن أقول إن الهند ستظل على استعداد دائما للتعاون في تعزيز أهداف الوكالة . ونحن على استعداد ، فيما يتعلق بمندوق المساعدة والتعاون التقنيين التابع للوكالة ، لأن نقدم منحا دراسية لتدريب العاملين من البلدان النامية ولأن نسهم أيضا بنصيبنا في أنشطة الاتفاق التعاوني الاقليمي . لكن أي اتفاق يتعلق بالضمانات ، وفقا للنظام الاساسي للوكالة ينبغي أن ينبثق عن إرادة سيادية . ونحن نرى أن أساس عمل الوكالة ذو شقين : التزام الدول غير الحائزة لاملحة نووية باستخدام الذرة في الأغراض السلمية فقط ، من جهة ، والتزام الدول الحائزة لاملحة نووية بأن تخلو العالم من تهديد الكارثة النووية من جهة أخرى . وينبغي أن يقوم هذان الالتزامان على معايير السيادة والمساواة والمعاملة بالمثل والعالمية .

السيد حمرا (السودان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أستهل
 بياني بالشناء على المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقريره السنوي
 الشامل بشأن أنشطة الوكالة في عام ١٩٨٤ ، والذي عرضه على هذه الهيئة . ولا شك في
 أن الوكالة قد أسهمت إسهاما ايجابيا ضخما ، لتطوير استخدام الطاقة في الأغراض
 السلمية ، وينبغي أن نسجل هذا في تقييمنا لانجازات منظومة الأمم المتحدة خلال
 الأربعين عاما الماضية . ومنذ انشائها ، حققت الوكالة انجازات ضخمة جديدة بالشناء
 في مجال استخدام الطاقة النووية في أغراض التنمية والأغراض السلمية ، ومن ثم ،
 تعزز جهود البلدان النامية في مختلف المجالات ، ولاسيما مجالات الأغذية والزراعة
 والصناعة المياه وعلوم الحياة ، فضلا عن أنشطتها في مجال التعاون التقني .

ونحن نلاحظ مع التقدير ، زيادة قيمة المعونة التقنية المقدمة في عام ١٩٨٤
 بنسبة ٢٣ر٤ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٨٣ . كما كان معدل انفاق مختلف
 مكونات المساعدات التقنية وصناديق التعاون مرتفعا بمئة عامة ، مما يوفر مؤشرا
 جيدا للبلدان النامية ، بوصفها المستفيد الأساسي من المعونة التقنية . ونود أن
 نعرب عن ترحيبنا بهذا الاتجاه ، ونعرب في نفس الوقت ، عن قلقنا بشأن تناؤل موارد
 المساعدات والمعونة التقنية في السنوات المقبلة لما لذلك من آثار سلبية على
 البلدان النامية ، ولاسيما أقلها نموا ، خاصة في سياق التدابير التي تعتمزم
 الوكالة اتخاذها لزيادة مشاركة البلدان الأقل نموا في برنامج المعونة التقنية ،
 وبالتالي زيادة حجم المعونة التي تتلقاها تلك البلدان .

وأود أن أشير في هذا الصدد ، الى دور الوكالة في تعزيز أنشطة التعاون
 التقني في مجال الأغذية والزراعة في البلدان الأفريقية التي اجتاحتها المجاعة
 وأصابها الجفاف ، وذلك عن طريق زيادة إسهام منظومة الأمم المتحدة عملا على التخفيف
 من حدة حالة الطوارئ في أفريقيا . ونلاحظ مع التقدير البعثتين اللتين أرسلتهما
 الوكالة الى أفريقيا لاستطلاع امكانية تقديم المساعدات في مجال الانتاج الحيواني
 ودراسة الامكانيات المتاحة لمعالجة الأغذية بالأشعاع . ونأمل أن يبذل المزيد من
 الجهد في المستقبل لتحديد بعض المشروعات التي ترمي الى تطوير موارد المياه وخاصة

المياه الجوفية ، بهدف توفير المياه في هذه المناطق . ونحن في السودان ، على سبيل المثال ، قد وضعنا بالفعل برنامجا محددًا لمكافحة الجفاف والتحرر في المناطق المنكوبة ، كما قام مجلس البحوث الوطني السوداني بتحديد بعض المشروعات التي يتطلب تنفيذها استخدام التكنولوجيا الحديثة ، بما في ذلك استخدام النظائر المشعة . ونأمل أن تقدم الوكالة ، في سياق جهودها لمواجهة حالة الطوارئ في افريقيا ، دعمها لتنفيذ هذه المشروعات والمشروعات الأخرى المتعلقة بها بالتنسيق الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى .

إننا إذ نشني على نظام ضمانات الوكالة ، يود وفد بلادى أن يشير إلى التوصيات ذات الصلة والمادة عن المؤتمر الاستعراضي الثالث لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وإلى الحاجة لإجراء مزيد من الدراسة لتلك التوصيات . بهدف ترجمتها إلى واقع عملي بغية تعزيز النظام وزيادة فعاليته وكفايته . ونحن نؤيد النداء الموجه إلى أطراف المعاهدة لمواصلة تقديم دعمهم السياسي والتقني والمالي لنظام الضمانات ، وتوفير الموارد الضرورية لكفالة تنفيذ تدابير الضمانات على نحو أكثر فعالية ، وإلا فإن مصادقية النظام ستتعرض للخطر في ظل ميزانية الوكالة الحالية بنموها المفرى .

لن يسود السلم والأمن الدوليان دون تعاون جميع الدول ، والتزامها بالمكوك الدولية والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ، بما فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وفي هذا الصدد ، أود أن أعرب عن قلق وفد بلادى إزاء رفض دولتين ، هما جنوب افريقيا واسرائيل ، الانضمام إلى عضوية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام ضمانات الوكالة . ويتعيّن على المجتمع الدولي أن يتوصل إلى الوسائل الملائمة للتعامل مع هاتين الدولتين ليكفل انضمامهما إلى تلك المعاهدة ، واخضاع منشآتهما النووية للتفتيش الدوري بمقتضى نظام ضمانات الوكالة . وهذا أمر ضروري لتلبية توصيات المؤتمر الاستعراضي الثالث بشأن مواصلة

السعي من أجل تطبيق مبدأ عالمية ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع الأنشطة النووية السلمية في كل الدول .

وختاماً ، نود أن نقدم تهانينا للسيد بليكس ، المدير العام للوكالة لانتخابه لفترة أخرى ، ونعرب عن تأييدنا التام له من الانطلاق بدوره الهام لتعزيز أنشطة الوكالة ، ولاسيما برامج التعاون التقني للبلدان النامية .

السيد شاكير (مصر) : السيد الرئيس ، أود في بداية كلمتي أن أهنئ

الدكتور هانز بليكس بمناسبة إعادة تعيينه مديراً عاماً للوكالة الدولية للطاقة الذرية لفترة ٤ سنوات أخرى ، وأتمنى له كل التوفيق والجداد في أداء مهامه الكبيرة والهامة .

كما أود أن أهنئ الدكتور بليكس على التقرير السنوي القيم للوكالة ولست في حاجة إلى تناول الجوانب المختلفة لهذا التقرير الذي حاز على كل اهتمام وعناية خلال المؤتمر العام للوكالة في دورته العادية التاسعة والعشرين في أيلول/سبتمبر الماضي ، حيث تولى وفد مصر في المؤتمر العام الاعراب عن مواقفه بالنسبة لأوجه النشاط المختلفة للوكالة . وكذلك أسهم بيان الدكتور بليكس أمام الجمعية العامة خلال الأسبوع الماضي في بلورة الجوانب الرئيسية التي تستأثر باهتمام الوكالة حالياً ، وتلك التي تستأثر باهتمامها في السنوات المقبلة . وماكتفي هنا بالتركيز على جوانب معينة من أنشطة الوكالة وموقف مصر منها .

ان اهتمام مصر بدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تدعيم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ومنع انتشار الاسلحة النووية اهتمام أصيل وقديم بل وازداد هذا الاهتمام في ضوء تزايد أوجه نشاط الوكالة في السنوات الأخيرة في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والرقابة على هذه الاستخدامات .

إن مصر بمدد الاستثمار في الطاقة النووية لتوليد الكهرباء ، وقد عقدت عددا من اتفاقات التعاون مع الدول المنتجة للمعدات والمواد النووية بهدف معاونتها في تشييد مفاعلات القوى لمواجهة المتطلبات المتزايدة لتوليد الكهرباء من أجل التنمية والرخاء في بلادنا . ومصر مثلها مثل الدول النامية الأخرى ، في أشد الحاجة لمعاونة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جميع خطوات تنفيذ برامجها النووية السلمية من حيث تحديد مواقع تشييد المفاعلات واقامتها بل وتشغيلها تشغيلاً سليماً وفعالاً يحقق الأمان والسلام للمواطنين .

وبهذه المناسبة ، لا يعني إلا أن أشكر للوكالة الدولية للطاقة الذرية استمرارها في دورها البناء في تنفيذ المشروع الخاص بامتثال ذهاب الفاكهة المتوسطة في مصر ، وهو من أكثر المشروعات التي تولت الوكالة مسؤولية تنفيذها حتى الآن طموحاً . وفي تقديرنا أن هذا المشروع سيتكلف حوالي ٥٠ مليون دولار .

إن ما يشهد انتباهنا في بيان الدكتور هانس بليكس الذي ألقاه أما الجمعية العامة هو اهتمامه الكبير بمحاولة المساهمة في تنفيذ مقررات المؤتمر الثالث لمراجعة معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية الذي انعقد مؤخراً في جنيف في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ وذلك فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، خاصة فيما يتعلق بتمويل مشروعات القوى في الدول النامية وحماية المنشآت النووية . ويمكن القول بحق أن المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم الانتشار قد خرج بأفكار جديدة وبراعة في المجال السلمي للطاقة النووية ، وإذا ما كتب لها أن تثمر في السنوات المقبلة متعطي دفعة كبيرة بل وبعداً جديداً للاستخدامات السلمية للطاقة النووية لمالح الجميع وخاصة الدول النامية .

ونحن على يقين من أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها سيوليان كل اهتمام بجميع مقررات المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم الانتشار التي تدخل في دائرة اختصاصها .

أما بالنسبة لنظام الضمانات ، فنحن نحیی جهود الوكالة الدولية في هذا المجال الحيوي والهام لامن العالم ، خاصة في ضوء تزايد المسؤوليات الملقة على عاتقها بسبب معاهدة عدم الانتشار . وننتهز هذه الفرصة لنؤكد مرة أخرى على ضرورة اخضاع جميع أوجه النشاط النووي في كل من جنوب افريقيا واسرائيل لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ان دور الوكالة في تطبيق نظام الضمانات على أوجه النشاط السلمي للطاقة النووية يؤهلها للقيام بدور رئيسي في الرقابة بالنسبة لاتفاقات أخرى في مجال نزع السلاح والرقابة على التسلح كوقف انتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية ، بل وبالنسبة لانشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية وهو موضوع توليه مصر كل اهتمام خاصة بالنسبة لانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط .

هذه هي بعض الجوانب التي أردنا التركيز عليها بمناسبة بحث هذا البند من بنود جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة . ومنتاح لنا الفرصة قريبا للتحديث عن المؤتمر القادم للاستخدامات السلمية للطاقة النووية عند طرح هذا الموضوع على الجمعية العامة . ونود أن نسجل هنا تقديرنا للجهود . التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل التحضير لهذا المؤتمر الهام .

السيد بتلر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يعد انشاء

الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أهم انجازات العصر النووي . فالوكالة تمثّل اعترافا مشتركا بأن الطاقة الذرية ينبغي فرض الرقابة عليها على الصعيد الدولي إن كان لنا أن نستفيد من مزاياها ونصون السلم في الوقت ذاته .

واحدك العام الماضي ، الذي واصلت الوكالة خلاله عملها تحت الادارة الكفء للسيد هانت بليكس ، تؤكد صحة هذا الاعتراف المشترك .

وقد اغتنم من اجتمعوا منا في جنيف خلال شهر ايلول/سبتمبر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية الفرصة لكي يعلنوا بمباراة صريحة تأييدنا المستمر لنظام عدم الانتشار النووي . ونقر أيضا بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تلعب دورا حيويا لا في الابقاء على نظام عدم الانتشار فحسب ، بل وفي تعزيزه تدريجيا من خلال قبول المزيد من الدول اخضاع منشآتها النووية السلمية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وستظل استراليا تؤيد الوكالة تأييدا قويا ، وقد كنا من الاعضاء المؤسسين لها ومازلنا ملتزمين تماما بالمبادئ والمقاصد المكرمة في نظامها الاساسي .
واليوم نحن بمدد النظر مجددا في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعروض على الجمعية العامة . وهذا التقرير الذي عرضه السيد بليكس على هذه الجمعية العامة في ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ، يبيّن بوضوح أن الوكالة اضطلعت خلال العام الماضي بأداء الوظائف الهامة المناطة بها .
وشمة نقاط هامة في بيان السيد بليكس أود أن أعلق عليها بايجاز ، وهي تتعلق بمسألة نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ان لدى استراليا قدرا كبيرا من اليورانيوم الموجود في العالم . ونحن نمسّر بعض هذا اليورانيوم للأغراض السلمية فقط . لذلك ، سوف نواصل تقديم دعمنا القوي لإخضاع جميع الأنشطة النووية السلمية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بما في ذلك نقل المواد النووية في جميع الدول . وفي هذا الصدد ، نلاحظ مع الارتياح ما ورد في بيان السيد بليكس في الفقرة ١١ من الاعلان الختامي للمؤتمر الامتراضي الثالث للدول الاطراف في معاهدة عدم الانتشار والمراجع اللاحقة ، من دعوة اسرائيل وجنوب افريقيا لاختضاع جميع منشآتهما النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ونحن نوافق على الحجة التي صاقتها السيد بليكس وهي أنه بدلا من النظر الى نظام التحقق التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتباره تدخلا ومساسا بسيادة الدول ، ينبغي لنا ، كما قال السيد بليكس:

"النظر الى نظام التحقق كخدمة تتلقاها الدولة ذات السيادة يقصد
منها توفير مناخ من الثقة لا تستطيع هي أن توفره بنفسها" . (A/40/PV.56 ، ص

(١٣

وفي الختام ، أخذت استراليا علما بالملاحظات الختامية التي أورها السيد
بليكس بشأن ادارة الوكالة . ويسرني أن أنقل ، بالنيابة عن حكومة استراليا ، الى
السيد بليكس ، ومن خلاله الى معاونيه ، تقديرنا وتهانينا على ما أبدوه من مهارة
وتفان في اخطابهم بمهمتهم الصعبة ، فهم مازالوا يقدمون خدمة جليلة للمجتمع
الدولي .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تبت الجمعية العامة الان في

مشروع القرار A/40/L.8 .

هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/40/L.8 (القرار ٨/٤٠) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اعطي الكلمة الان لممثل

باكستان ، الذي يريد ان يتكلم في ممارسة حق الرد .

وأود ان أذكر الاعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تحدد الكلمات التي تلقى لممارسة حق الرد بعشر دقائق للكلمة الاولى وخمس دقائق للكلمة الثانية ، ويلقيها الممثلون من مقاعدنا .

السيد ر. خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قال ممثل

الاتحاد السوفياتي في بيانه الذي وزعت نسخ منه على الوفود ان المجتمع الدولي أعرب عن قلق متزايد إزاء المطامح النووية لبعض البلدان ، التي عدد أسماء بعضها ومنها باكستان . وذكر الممثل السوفياتي لباكستان باعتبارها بلدا يفترض ان برنامجه النووي يشير قلق المجتمع الدولي ليس إلا ممارسة عجيبة للدعاية ، وهي دعاية مخيفة . وربما كان من الممكن ان تكون لملاحظات الممثل السوفياتي بعض المصادقية لسو كان البرنامج النووي للاتحاد السوفياتي نفسه برشيا . لكننا نعرف ان الاتحاد السوفياتي بلد لديه ترسانات نووية لها القدرة على تدمير كوكبنا عدة مرات . ووجود مثل هذه الترسانات يعتبر تهديدا لبقاء كوكبنا . وفي رأينا ، ان الابقاء على مثل هذه الترسانات عمل لا أخلاقي ويعتبر إثمًا مستمرا في حق الحياة .

ومما يشير الدهشة ان يعرب ممثل هذا البلد عن قلقه ازاء ما يسمى بالطموحات النووية لباكستان ، البلد الذي أكد على أعلى مستوى مرارا وتكرارا ان برنامجه النووي مكرس للافراض السلمية وحدها .

وفي الشهر الماضي فقط ، تكلم الرئيس محمد ضياء الحق ، رئيس جمهورية باكستان ، في الاجتماعات الاحتفالية للجمعية العامة ، وقال العبارات القاطعة الآتية في هذا المحفل :

"واغتتم هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى على سياسة باكستان فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وحدها والتزامها الذي لا رجعة فيه بعدم حيازة الأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووي . فباكستان ليست لديها القدرة أو الرغبة في صنع الأسلحة النووية" . (A/40/PV.47 ، ص ٧)

كما قدم رئيس جمهورية باكستان عددا من المقترحات المحددة لابقاء منطقتنا خلوا من الأسلحة النووية . وعرض الرئيس الباكستاني المقترح التالي ، الذي أقرت وسائل الإعلام الدولية بأنه عرض كريم :

"وباكستان على استعداد للدخول في أي اتفاق أو ترتيب مع الهند على أساس السيادة والمعاملة بالمثل من أجل أن تظل منطقتنا خلوا من الأسلحة النووية . ونحن نرحب بأي أفكار تُطرح وسندخل في أية مشاورات تُجرى ونحضر أي مؤتمر يُعقد سعيا إلى تحقيق ذلك الهدف" . (A/40/PV.7 ، ص ٧)

واسمحوا لي أن أشير أيضا إلى أنه في إطار الأمم المتحدة ، طرحت باكستان مقترح عام ١٩٧٤ لاقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا . ومنذ ذلك الحين ، أبقت على هذه المبادرة باستمرار . وقد كان من الأفضل أن يؤيد ممثل الاتحاد السوفياتي تلك المبادرة بدلا من تليفيق الاتهامات حول قدرات باكستان النووية . وينبغي له أن ينمت إلى ما قالته باكستان في هذا الصدد في الأمم المتحدة ، والأب يتجاهل العروف التي كررتها باكستان من أجل ابقاء منطقتنا خلوا من الأسلحة النووية . ومن المؤسف أن ممثل الاتحاد السوفياتي ، بدلا من أن يظهر التقدير الواجب لهذه المبادرات التي طرحتها باكستان في الأمم المتحدة والتي حظيت بتأييد الغالبية العظمى من الدول الاعضاء ، اختار الانخراط في عملية دعائية لا أساس لها من الصحة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : بهذا تكون الجمعية قد انتهت

من نظر البند ١٤ من جدول الاعمال .

البند ١٤٦ من جدول الاعمال

نداء رسمي الى الدول المتنازعة من أجل إيقاف الاعمال المسلحة دون إبطاء وفسخ
خلافاتها عن طريق المفاوضات ، وإلى الدول الاعضاء في الأمم المتحدة من أجل الإلتزام
بتسوية حالات التوتر والنزاع والخلافات القائمة بالوسائل السياسية وبالامتناع عن
اللجوء إلى التهديد بالقوة أو استعمالها وعن التدخل بأية صورة في الشؤون الداخلية
للدول الأخرى : مشروع قرار (A/40/L.12)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : اذا لم تكن هناك اعتراضات ،
أنوى إقفال قائمة المتكلمين بشأن هذا البند في الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم .
السيد مارينسكو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : طلبت
رومانيا ادراج هذا البند الجديد على جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة ،
بسبب استمرار الصراعات المسلحة وحالات التوتر في شتى أنحاء العالم وظهور مصادر
جديدة للتوتر والصراع مما يشكل عاملاً يزيد من تفاقم الحالة الدولية .
ان المسرح الدولي الحالي الذي يتسم بالتكافل المتزايد لبلدان العالم ،
واستمرار سباق التسلح ، وخاصة سباق التسلح النووي والازمة الاقتصادية وعدم الاستقرار
الذين يزيدهما حدة استمرار بعض الصراعات وظهور صراعات جديدة ، كل ذلك يشكل
تهديداً خطيراً لاستقلال وأمن كل الشعوب وكل الدول وتهديداً لسلم العالم وأمنه .

لقد اصبح من الواضح ان تطور الحياة الدولية يكشف عن خطر مستمر يتمثل في اندلاع الحرب ، بما في ذلك خطر نشوب حرب عالمية جديدة متحول حتما الى كارثة نووية تؤدي الى القضاء على شروط وجود الحياة ذاتها على ظهر الارض .

واذا كانت الشعوب قد نجحت في منع وقوع مواجهة عالمية جديدة على ظهر كوكبنا طوال اربعين عاما ، فان الصراعات والحروب الموصوفة بأنها محلية لم تكف عن الاندلاع والامتداد لسنوات عديدة ، ومنها ما امتد لعقود بأكملها ، في حين ان سياسة استخدام القوة والتهديد باستخدام القوة وتقسيم العالم الى مناطق نفوذ وتعزيز ذلك النفوذ تواصلت كلها بصورة متزايدة .

واليوم تسبب تلك الصراعات والحروب خسائر فادحة في الارواح والموارد المادية ، وتؤدي الى وقف الجهود الانمائية بصورة يصعب تداركها للعديد من الشعوب والبلدان ، واغلبها من البلدان النامية لغترات زمنية طويلة . ولا تؤدي تلك الصراعات والحروب ، سواء الطويل منها او محدود الامد ، الا الى اضعاف البلدان المتورطة فيها ولا تخدم الا سياسة الامبريالية الرامية للسيطرة والاضعاف .

واثناء الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة تعتقد رومانيا انه ينبغي ونحن نحاول تقييم الشوط الذي قطعناه والتوصل معا الى استجلاء السبل والوسائل التي يمكن ان تؤدي الى بناء عالم افضل ، القيام بعمل حاسم بلا تأخير ، لتسوية جميع الصراعات والخلافات بين الدول بالوسائل السلمية باعتبار ذلك مطلبها على جانب كبير من الاهمية الملحة . وقد اكدت رومانيا من قبل انه لا بد لنا من نبذ استخدام القوة او التهديد باستخدامها في تسوية المنازعات الدولية والعمل معا بشعور من المسؤولية الكاملة لوضع حد للصراعات الناشئة في مختلف انحاء العالم والشروع في حل الخلافات بين الدول بالوسائل السياسية والمفاوضات وحدها . وفي رأينا انه من مصلحة كل شعب وصالح قضية السلام وامن البشرية والتقدم والتنمية ان تمتنع جميع الدول عن استخدام الوسائل العسكرية وشن الاعمال الحربية ضد الدول الاخرى وتبذل قصارى جهدها لتسوية كل الصراعات والنزاعات القائمة بينها بالوسائل السلمية وحدها .

فرومانيا ملتزمة بالعمل على تعزيز سيادة واسعة للحوار والتعاون مع جميع دول العالم بغض النظر عن نظمها الاجتماعية - وهي سيادة تنبني على المبادئ المقبولة عامة للقانون الدولي - معيا الى الحلول البناءة للمشاكل الكبرى التي تواجه البشرية . ولقد عمل بلدى دون توقف على أن يكون الأساس الصلب لعلاقاته مع كل الدول والمبدأ الذى يسود الحياة الدولية بصورة واسعة ، متمثلا في المساواة الكاملة في الحقوق ، واحترام الاستقلال والسيادة الوطنية للدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ونبذ استخدام القوة والتهديد باستخدامها . ونحن على اقتناع راسخ بأن تلك السياسة ، بالإضافة الى التعاون الوثيق وتدعيم استقلال كل أمة واقرار السلام في العالم هي وحدها الكفيلة بتحقيق تطلعات جميع شعوب العالم في الحرية والرفاهة والتقدم .

وموقفنا هو ان ميثاق الامم المتحدة يكرس مبادئ التسوية السلمية للنزاعات بين الدول ، وعدم استعمال القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية . وقد أدت المكوك الأخرى التي اعتمدها الامم المتحدة بتوافق الآراء ، كاعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة ، الصادر عام ١٩٧٠ ، واعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالمواثيل السلمية الصادر عام ١٩٨٢ ، الى تطوير تلك المبادئ ودعوة الدول الى الالتزام الكامل بها في علاقاتها ببعضها البعض .

ومن الواضح ، في ظل الحالة الدولية الراهنة انه لا بد من مضاعفة جهودنا لضمان زيادة فعالية تلك المبادئ وتطبيقها بصورة عامة في مجال العلاقات الدولية . وينبغي ان يمثل ذلك وبصورة متزايدة احد الشواغل الاسامية لكل الدول وللأمم المتحدة . ونظرا للالتزامات التي تتحملها الدول والدور الهام الملقى على عاتق الامم المتحدة في العمل على منع الصراعات الدولية وتسويتها ، وتعزيز علاقات التفهم والتعاون والسلام بين جميع دول العالم ، نعتقد اعتقادا عميقا بأن الجهود الملحة والاكثر حسما ضرورية من قبل الدول المشتركة في صراع ، ومن قبل جميع دول العالم

والاجهزة ذات الصلة في الامم المتحدة عملا على تسوية الصراعات وحالات التوتر والنزاعات تسوية سريعة بالوسائل السلمية .

وفي هذا الصدد ، ترى رومانيا انه ينبغي للجمعية العامة ان توجه نداء رسميا للدول المتنازعة لايكاف الاعمال المسلحة دون ابطاء وفض خلافاتها بالوسائل السلمية وخاصة عن طريق المفاوضات . فالخبرة التاريخية تبين ان اللجوء الى الاسلحة لا يؤدي الى ايجاد حلول دائمة للمشاكل ، بل يعمل على زيادة تعقدها مع ما ينطوى عليه ذلك من عواقب خطيرة وسلبية . وبالمقابل ، تمثل المفاوضات والنظر في المشاكل بمشاركة من كل الاطراف المعنية وبروح من الاحترام المتبادل للمصالح المشروعة لكل منها ، الطريق الوحيد المعقول الذي يتوافق مع تحقيق مصالح الشعوب وصون السلم والتفاهم الدوليين .

وفي الوقت نفسه ، من المهم ان نوجه مرة اخرى نداء الى جميع دول العالم ندعوها فيه الى تنفيذ التعهدات التي التزمت بها تنفيذا شاملا وصادقا من اجل تسوية المنازعات بينها بالوسائل السلمية ، وخاصة عن طريق المفاوضات والامتناع عن اللجوء الى التهديد بالقوة او استعمالها والامتناع عن التدخل باية صورة في الشؤون الداخلية لغيرها من الدول .

ونرى ان على الدول الاعضاء ، في الذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة ، التي تتمثل مهمتها الرئيسية وفقا للميثاق في الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، ان تقرر العمل بصورة اكثر حسما من اجل الاستخدام الكامل للاطار والآلية والوسائل المتاحة للمنظمة سعيا الى تسوية الصراعات والمنازعات بين الدول .

ونظرا لما لمجلس الامن من حقوق الهيئة المكلفة بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والامن الدوليين ، ترى رومانيا انه من الضروري ان يطلب الى المجلس العمل دون ابطاء في حالات الصراع والتوتر السائدة في مختلف مناطق العالم . وفي رأينا ، ان مجلس الامن يمكنه ان يفعل ذلك عن طريق التوصية باتخاذ الوسائل والاجراءات الملائمة في كل حالة على حدة ، ويتسنى ذلك ، ضمن جملة أمور ، عن طريق تعيين ممثل للامم

المتحدة للاتصال والمناقشة مع الدول المعنية بما يتيح التوصل الى حلول بالوسائل السلمية للمشاكل القائمة فيما بينها . وفي رأينا ، سيكون ذلك اسهاما هاما في منع تفاقم النزاعات بين الدول ، والقضاء على بؤر الصراع والتوتر الساخنة واقامة علاقات تفهم وتعاون و سلام بين جميع دول العالم .

تتضمن التقارير السنوية للأمين العام ، وخاصة تقريره الاخير عن عمل المنظمة (A/40/1)، العديد من الاعتبارات والمقترحات الهامة المتعلقة بتعزيز قدرة مجلس الامن على العمل للوفاء بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه . وسيكون هذا المطلب الموجه الى مجلس الامن تعبيرا عن تلك الشواغل نفسها وعن رغبة الدول الاعضاء في أن تعمل الأمم المتحدة ومجلس الامن بصورة اكثر فعالية لوقف وتسوية الصراعات وحل جميع النزاعات بالوسائل السلمية .

وفي هذا الصدد ، نعتقد انه من الضروري اعادة التأكيد على أهمية الدور الذي تفضل به الجمعية العامة ، وهي الجهاز التمثيلي لهذه المنظمة الذي يمكنه ، وفقا للميثاق والممارسة المتبعة طوال أربعين عاما ، ان يدرس أية مسألة تتعلق بصيانة السلم والامن الدوليين وجميع النزاعات بين الدول ، ويتخذ التوصيات بشأنها .

وكما نعتقد - شأننا شأن أعضاء مجلس الامن - ان من الأهمية القصوى تشجيع الأمين العام على القيام بدور فعال في اطار وظائفه التي يحددها الميثاق بغية تعزيز الجهود الرامية الى وقف الصراعات وحل النزاعات .

وهذه هي العناصر الرئيسية لآلية الامم المتحدة المتاحة لنا للعمل على منع الصراعات وتسويتها وتخفيف حدة التوتر في العالم .

وبالنظر الى طبيعة منظماتنا ، التي تتكون من دول مستقلة ذات سيادة نعتقد انه من الضروري توجيه نداء للدول الاعضاء لتستخدم هذه الآلية استخداما كاملا لتسوية النزاعات والمشاكل الدولية بالوسائل السلمية .

يبدو لنا انه من الأهمية بمكان ايضا ان توجه نداء الى الدول الاعضاء لتعمل بحزم وتصميم وفقا لواجباتها كدول أعضاء في الامم المتحدة وعلى ضوء مقاصد الامم المتحدة وأهدافها ، على تمكين المنظمة من تنسيق الجهود المشتركة للدول لتعزيز السلم والامن ، وتسوية المشاكل الكبرى التي تواجه البشرية ، وتوفير الظروف الضرورية لتحقيق التنمية المستقلة الحرة لجميع الشعوب .

وترى الحكومة الرومانية انه من الضروري ايلاء اكبر قدر من الانتباه لوقف النزاعات الدولية وحلها ، والبحث عن حلول سلمية - عن طريق التفاوض اساسا - لجميع الصراعات الدولية . وسيفصح اعتماد هذا النداء والتعهد الرسمي كما أكد نيكولا تشاوشيسكو رئيس رومانيا - عن ارادة الشعوب في احترام ميثاق الامم المتحدة ، ويشكل اسهاما قيما في سيادة الانفراج وتحسين الحالة الدولية ، وتعزيز الثقة بين الدول ، ونزع السلاح ، وامتتباب السلم .

في ضوء ما تقدم ، يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/40/L.12 الذي يتضمن النداء الرسمي الذي نقترح اعتماده .
وقد قدم مشروع القرار على النحو المقدم به بعد مشاورات مكثفة مع العديد من الوفود ، ونعتقد انه يمثل قاسما مشتركا قد يمكن الجمعية ، باتفاق جميع اعضائها من توجيه نداء للدول المتنازعة لايكاف الاعمال المسلحة والتحرك صوب تسوية صراعاتها بالوسائل السلمية ، ونداء الى جميع دول العالم للالتزام بتعهداتها الدولية فيما يتعلق بعدم استخدام القوة وعدم التدخل ، والسعي الى تسوية النزاعات بالوسائل السلمية .

ورومانيا مقتنعة بأن الوقت قد حان لتقوم الجمعية العامة بتوجيه الانتباه الى هذه المسألة بالغة الاهمية والعاجلة نظرا لضرورة قيام المنظمة بالوفاء بالمهمة التي عهدت بها اليها شعوب العالم بموجب الميثاق وهي انقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب ، والتوصل الى حل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية .

السيد ويريونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : خلال

الاحتفال بالذكرى الاربعين لتاسيس الامم المتحدة ، استرعى العديد من رؤساء الدول والحكومات الانتباه الى الحقيقة المؤسفة المتمثلة في ان حوالي ١٥٠ نزاعا مسلحا نشبت منذ تاسيس منظماتنا . ومن الحقيقي ان الامم المتحدة تمكنت ، في حالات قليلة ، من التوصل الى وقف الاعمال القتالية والحفاظ على السلم ، او - كما حدث بالنسبة لبلادي - نجحت في انهاء الصراع مع الدولة المستعمرة السابقة بفضل وساطة المنظمة ، مما ادى الى الاعتراف باستقلال اندونيسيا ، ومع هذا ظل هناك العديد من البنود المتعلقة بالنزاعات المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة مطروحا على الامم المتحدة منذ عقود ، وبعضها ظل كذلك منذ نشأتها . وللأسف ، لا يسمعا الا ان نلاحظ باهتمام بالغ ان هذا الاتجاه الخطير لم يتوقف . وبالفعل لم يتوقف الامر عند استمرار

التوترات والنزاعات المتقطعة في العديد من المناطق ، بل ان هناك صراعات جديدة تنشأ بينما تتراءى بوادر نزاعات اخرى جديدة في الافق .

لذلك رحبت اندونيسيا بمبادرة رومانيا بتوجيه نداء رسمي لوقف الاعمال المسلحة وفقا لبعثته اجراء مفاوضات للتوصل الى تسوية النزاعات تسويات سلمية دائمة ، ونداء دولي للدول الاعضاء للاسهام بشكل كلي في هذه العملية والامتناع عن التهديد باستخدام القوة واعمال التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

ويتصل بهذا ايضا التذكير بان الامم المتحدة عندما كانت في مرحلة طفولتها واجهت شللا منع هيئاتها الاساسية المختصة بالحفاظ على السلم والامن الدوليين من أداء وظائفها . ومن هنا ادى ادراك الحقيقة الماثلة في ان المنظمة استخدمت كساحة للتنافس ومجالات النفوذ بدلا من أن تكون مركزا لخلق التوافق بين أعمال الامم ، كما ادى الوعي بخطورة الحالة الدولية المشيرة لاشد القلق آنشد ، الى اتجاه زعماء الدول المستقلة حديثا الى تدعيم وحدتهم وتضامنهم بغية التغلب على المشاكل الكبرى التي واجهت المجتمع الدولي ومن أهمها عدم قدرة المنظمة على القيام بوظيفتها الرئيسية ، وهي صون السلم والامن . واذ جمعت بين اولئك الزعماء التركة الاستعمارية المشتركة وخبرة الكفاح من اجل الاستقلال التي اشتركوا فيها ، اجتمعوا في باندونغ عام ١٩٥٥ ، في المؤتمر الآسيوي الافريقي ، ليحددوا معا مفهومهم عن نظام عالمي ينجبى ، بين جملة امور ، على استئصال الاستعمار ، وضمان احترام حقوق الانسان الاساسية ، ووقف سباق التسلح ، وتشجيع تسوية النزاعات بالوسائل السلمية . وفي الاحتفال بالذكرى الثلاثين لذلك المؤتمر ، في شهر نيسان/ابريل من هذا العام ، أكد المشتركون مجددا استمرار صلاحية وأهمية المبادئ العشرة الواردة في اعلان عام ١٩٥٥ بشأن تعزيز السلم والتعاون العالميين .

واذ عززت البلدان النامية وحدتها في مؤتمر باندونغ - صعت ، إثر خروجها منه الى ايجاد شعور اكبر بالمسؤولية والالتزام بمقاصد الميثاق واهدافه . وكان شاغلمهم الرئيسي في ذلك - ولا يزال - الحاجة الى تعزيز قدرة وكفاءة المنظمة للقيام بعمل هادئ متضامر . ومما يؤكد وجود تلك الحاجة الحقيقة التي لا تنكر المتمثلة

في أن التهديدات الجديدة التي يتعرض لها السلم العالمي الناجمة عن زيادة التنافس بين الدول الكبرى والتكتلات ، وسباق التسلح المكثف ، واللجوء المتزايد الى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والعسديان ، والاحتلال الاجنبي ، والتعرض والسيطرة ، كلها تهديدات تسببت في تدهور مناخ السلم والامن الدوليين بشكل حاد .

فالصراعات والمواجهات المسلحة التي تنكب بها اليوم مناطق عديدة في عالمنا يزيد من تفاقمها ميل الدول الرئيسية للنظر الى الصراعات الاقليمية والمحلية في اطار منافساتها العالمية ، وعمل تلك الدول الرئيسية على ربط الحلول النهائية للصراعات باستراتيجياتها القائمة على الاحتواء المتبادل . وبالتالي ، أصبحت الصراعات عميرة المعالجة ، وازداد تبعها لذلك خطر جرّ البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى الى مجال الاستقطاب القائم بين الشرق والغرب .

وفي مواجهة التحدي الذي تفرضه الصراعات المسلحة ، ينبغي أن يظل أساس عملنا قائما على استمرار التزامنا بالمبادئ والاهداف الاساسية المكرمة في الميثاق . غير أن المجتمع الدولي يواجه في محاولته القيام بهذه المهمة حالة متّمة بالمفارقة . ففي الوقت الذي يعترف فيه بالضرورة الحتمية لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية من جانب ، تظل الاطراف المنخرطة مباشرة في حالات الصراع من الجانب الاخر عازفة عن تسخير مختلف الآليات المتوافرة لدى الامم المتحدة لإنهاء الاعمال العدائية والسعي الى ايجاد تسويات تفاوضية .

ولهذا يؤيد وفد بلادي الفحوى العامة للنداء الوارد في مشروع القرار الذي الدول المتصارعة لوضع حد للاعمال المسلحة والمضي قدما صوب ايجاد تسوية لمنازعاتها عن طريق التفاوض وباستخدام الوسائل السلمية الاخرى . ونؤيد أيضا دعوة مجلس الامن لان يوصي باتخاذ الاجراءات الواجبة ، أو اصاليب التكيف اللازمة ، بغية حسم المنازعات بالوسائل السلمية ، وكذلك الاشارة الى دور الجمعية العامة ومكتب الامين العام كل في مجال اختصاصه ، بموجب الميثاق للنهوض بالتسوية السلمية للمنازعات . فمهمتنا الاولية ينبغي أن تكون بالفعل كفالة دور قوي لهذه الهيئات الرئيسية في حسم الصراع ، وايجاد آلية فعالة لحل الازمات قبل أن تصبح حروبا متفجّرة تماما . بيد أنه لا بد ، بغية احراز النجاح ، من ادخال التحسينات الاجرائية وغيرها من التحسينات عن طريق الالتزام الواعي ، وخاصة من جانب الدول الاعضاء الدائمين في المجلس ، بالمسؤوليات ذات النطاق الاكثر شمولاً المتأصلة في القبول بالميثاق .

ومن الملائم تماما في هذه الذكرى الاربعين لتأسيس الامم المتحدة أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار المعروض علينا بوصف ذلك اعادة تأكيد على التزام الاعضاء بتعزيز السلم والامن في العالم . إن النداء الوارد في مشروع القرار يبرز بالفعل توق الانسانية الى نبذ استخدام القوة كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية ، وحسم المشاكل الرئيسية التي تواجه الانسانية وكفالة الظروف المؤدية الى تحقيق التنمية الحرة والمستقلة لجميع الشعوب .

ونعتقد أن اعتماد مشروع القرار من شأنه أن يكون له أثر كبير ويسهم في السعي صوب اقامة عالم خلو من الحروب والصراعات ومجتمع دولي يسير قدما بتصميم أكبر صوب تحقيق السلم والعدالة والرخاء لكل الانسانية .

السيد بوزيري (تونسي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يجد الوفد

التونسي لزاما عليه أن يشارك في تناول هذا البند الجديد المدرج على جدول أعمالنا بناء على المبادرة الموفقة التي تقدمت بها رومانيا . فالحالة الحرجة الراهنة التي تسود العلاقات الدولية والمناسبة الملائمة المتمثلة في الاحتفال بالذكرى الاربعين لتأسيس الامم المتحدة ، ينبغي أن تشجعانا على التفكير معا في أفضل السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز عمل الامم المتحدة في صون السلم والامن الدوليين .

يُقترح هذا النداء الرسمي في وقت تزايدنا فيه غبطة الاحتفال بالذكرى الاربعين في مواجهة الحقيقة المرة المتمثلة في وجود العديد من الصراعات والتناحرات التي تواصل تمزيق كوكبنا . وفي الوقت الذي نأسف فيه لانه بعد استعراض نشاط الاعوام الاربعين الماضية ، لم تنجح الدول الاعضاء في الإتفاق بشأن اعلان بذل في وضعه جهد كبير ، يعطينا تجديد التزام المشاركين في الاحتفال بالذكرى الاربعين بأهداف منظمنا بعض الأمل* .

لا يمكن انكار الجهود النبيلة التي تبذلها الامم المتحدة لصيانة السلم العالمي منذ الحرب العالمية الثانية ، لكن السلام الهش الذي نعيش اليوم في ظله

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هيبورن (جزر البهاما) .

يحمل في طياته بذور انفجار لم يسبق له مثيل . واذا كانت الذكرى الاربعمين قد ذكّرنا بالحاجة الى تأكيد تكريس أنفسنا لمبادئ الميثاق ومقاصده ، فإن هذه الحاجة أصبحت الآن أكثر إلحاحا وحتمية من أي وقت مضى .

إن عالمنا اليوم تجتاحه صراعات ، بعضها أقدم من المنظمة ذاتها . وهناك صراعات اخرى قد نشبت مؤخرا ، وهي تسهم في تفاقم أزمة الثقة التي تعاني منها الامم المتحدة في الوقت الحاضر . وكل هذا يزيد من أسفنا ، لأن المجتمع الدولي لديه فعلا المؤسسات والآلية القادرتين على النهوض بالحوار بين الدول وحسم المنازعات بالوسائل السلمية .

وفي الوقت الذي سمحت فيه رؤيا عالم جديد ، تراءت مباشرة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، بإرساء أسس منظمنا ، ومنحها الميثاق وإناطة المهمة الصعبة المتمثلة في صيانة السلم والامن الدوليين بها ، يذكرنا الواقع الذي نعيشه اليوم ، بقوة ، أنه رغم أن الآلية لاتزال موجودة فإن الرؤيا تبدّدت .

وهناك أسباب عديدة لذلك : الجنوح الى العنف واستخدام القوة ، والممالح الانانية والمطامح الوطنية ، واتباع سياسة الاستقطاب ونبذ مبدأ التعددية . هذه الشرور ، رغم أنها ليست متصلة في منظومة الامم المتحدة ، إلا أنها تجسّد الواقع السياسي الدولي الذي تعتبر الامم المتحدة بلا شك صدق له . وهي تعاهد على تأكيد سيطرة الكتل التي تسهم الى حد بعيد في اصابة النظام بالشلل.

ولذلك من الخطأ أن تلام الامم المتحدة على الإخفاق المتكرر ، عندما يتعيّن ايجاد الحلول لعدد كبير من المشاكل المختلفة . واذا كانت الصراعات قد استمرت وأصبحت مزمنة ، فإن ذلك راجع الى أن الاطراف المعنية لا تتوافر لديها دائما الارادة السياسية اللازمة لحسم المشاكل . فمهمة الامم المتحدة أصبحت أكثر تعقيدا بسبب النكوص عن مبدأ التعددية وميل البعض الى التخلي عن اللجوء الى خدمات المنظمة .

هذا الواقع الجديد يقتضي العمل على اضاء الطابع الديمقراطي على الحياة الدولية التي لا يمكن إلا عن طريقها أن نعزز أعمالنا وندفع عملية السلم قدما .
وتونس قد أعربت على الدوام عن التزامها بالحوار والتعاون بين الدول على أساس مبادئ القانون الدولي المعترف بها بوجه عام . ولقد فعلنا ذلك عن اقتناع ،
وتماشيا مع سياستنا الخارجية الشابتة وحرما منا على نصره الحق والعدالة .

ونود أن نفتتح هذه الفرصة لنعرب عن عميق قلقنا إزاء استمرار الصراعات المسلحة وحالات التوتر في العالم. كما نود أن نشير ، على وجه الخصوص ، الى أعمال زعزعة الاستقرار التي تهدد مناطق برمتها ، فضلا عن الدول المستقلة ذات السيادة التي لا تبغي إلا تقدم ورفاه شعوبها بمنأى عن أي تدخل في شؤونها الداخلية .

والعدوان الخسيس على بلادى ، وهو عدوان لم يستفز ولم يكن له ما يبرره ، واستمرار مشاكل فلسطين وناميبيا وجنوب افريقيا ، والحرب الضروس في الخليج ، واستفحال الصراعات في جنوب شرقي آسيا وجنوب غربي آسيا وامريكا الوسطى ، تقوم كلها شاهدا على ضرورة توجيه نداء رسمي قوي .

إن الانتقام من قيمة منظمنا والتراجع عن التعددية جملا من أعمال زعزعة الاستقرار وقيام المجاهبات المسلحة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول مخاطر حقيقية تتهدد أمن وسيادة الدول الصغيرة والضعيفة .

إن ميثاق الأمم المتحدة الذي تمهدنا جميعا باحترامه عند انضمامنا الى عضوية هذه المنظمة يكرس مبدأ تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية .

ومن واجب أعضاء الأمم المتحدة الإحجام عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية باستثناء حالة محددة واحدة هي الدفاع المشروع . وحتى في هذه الحالة بعينها وقعت ، عندما استند بعض أعضاء منظمنا الى ذلك الحق ، تجاوزات بل وفي بعض الاحيان انتهاكات صارخة ، باسم المادة الحادية والخمسين من الميثاق .

أما نحن ، فنعتقد أن الميثاق واضح نما وروحا . فهو ينادي باللجوء الى الوسائل السلمية المعروفة لدينا جميعا لحل الخلافات . والدول التي جاهدت لتعزيم مبدأي تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية تقدر أهمية مكوك القانون الدولي ، كإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول واعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية .

وما من أحد منا يجهل حقوقه وواجباته المترتبة على الميثاق وصكوك القانـون الدولي الأخرى التي وقّع عليها . وما ينبغي أن نكفله في هذه المرحلة هو ، بالأقل ، الحد الأدنى من الفعالية ليتسنى استخدام المبادئ السالفة الذكر وسيلة للسلوك في العلاقات الدولية .

من البديهي أن تآكل دور أجهزة المنظمة في صون السلم والأمن الدوليين ، وبمودة خاصة دور مجلس الأمن ، ليس نتيجة لتوقف مفاجئ لآلية تعطلت عن العمل . ومع أن الآلية القائمة لا تعبر عن الديمقراطية الضرورية في الحياة الدولية ، ومن ثم فهي عاجزة عن وضع نظام قانوني فعال ونافذ في خدمة السلم والعدالة ، نعتقد أن الانشقاقات العقائدية والمصالح قصيرة الأجل للبعث هي أساس علل منظماتنا .

إن الحالة الراهنة تملينا علينا ترشيد الإجراءات الحالية على أساس عدد من المقترحات التي يمكن أن تبعث الحيوية في دور مجلس الأمن . ويرى وفدي أن مجلس الأمن يجب أن يمكّن من حيابة الوسائل اللازمة لتأدية وظائفه بنجاح . والإجراءات الدبلوماسية الحصيفة وبعثات تقصي الحقائق والمبادرات الأخرى ، تتسم كلها بأهمية أكيدة في تصفية بؤر التوتر والصراع . والدور المخوّل للأمين العام بموجب الميثاق يجب تأكيده بما يتناسب والواجب المطلوب منه الوفاء به في تعزيز جهود السلام بين الدول المتنازعة .

تعتبر تونس العمل الوقائي إحدى المهام الأولية لمنظمتنا . فبدونه سيقتصر دورها في معظم الحالات على مناقشة الصراعات بعد اندلاعها ، وستكون عاجزة عن التحكم فيها دون تطبيق التدابير المنصوص عليها في الميثاق .

لذلك تؤيد تونس توجيه هذا النداء بأمل أن تتقيد جميع الدول بنص الميثاق وروحه .

السيد غولوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن نظر

الجمعية العامة في توجيه نداء رسمي الى الدول المتنازعة لوقف الاعمال المسلحة وتسوية منازعاتها عن طريق المفاوضات يأتي في الوقت المناسب . إن الأمم المتحدة

محفل دولي شامل ، وهي ، بالتالي ، المحفل الملائم لتوجيه النداء الرسمية الذي اقترحته رومانيا . وتشكل المبادرة الرومانية اقتراحا هاما في ضوء الحالة الدولية الراهنة .

إن الصراعات والمنازعات أصبحت تشكل تهديدا متواترا للسلام والامن الدوليين . فالازمات لا تحسم ، واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها والتدخل بأنواعه أصبحت الوسائل التي يلجأ اليها بصورة متزايدة ، وعدد حالات العدوان والاحتلال تتضاعف .

إن السلام والامن الدوليين لا يمكن أن يتميزا ما لم تشعر جميع البلدان ، بصرف النظر عن موقعها الجغرافي أو حجمها ، بالامن . إن امتداد مجابهة الشرق والغرب الى المنازعات المحلية والاقليمية يزيدها تعقيدا ويضاعف صعوبة حلها . والمحاولات الرامية الى وضع نغالات الشعوب من أجل الاستقلال وتقرير المصير والحرية في سياق علاقات الشرق والغرب تنكر على تلك الشعوب الحق في أن تقرر مصائرهما وتحقق طموحاتها المشروعة .

ولقد قيل كثيرا إننا تجنبنا اندلاع حرب عالمية جديدة خلال السنوات الاربعين الماضية ، وهذا صحيح . لكن الصراعات المسلحة والحروب التي اندلعت في السنوات الماضية ، وبالدرجة الاولى في اراضي البلدان النامية وغير المنحازة ، أودت بحياة أكثر من ٢٠ مليوناً من البشر وسببت خرابا ماديا كبيرا .

واستمرار هذه الصراعات المسلحة والحروب يسبب ضرا هائلا للدول والشعوب المتورطة فيها ، ويحبط تقدمها وتنميتها . كما أن هذه الصراعات والحروب مشحونة أيضا بخطر التفاقم الذي يفضي الى التورط العسكري للدول الكبرى والتكتلات ، مما يمكن أن يشعل الحريق العالمي الشامل .

فليس ثمة بديل واقعي لوقف الاعمال المسلحة وتسوية المنازعات سلميا على أساس الاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية وحرمة الحدود الدولية المشبته قانونا وعدم التدخل بأنواعه في الشؤون الداخلية واحترام حق الشعوب في أن تختار بحرية سبل تنميتها ، والامتناع عن ممارسة الضغط واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها أو ممارسة أي شكل من أشكال العدوان .

وهذه كلها مبادئ قبلت باعتبارها أساسا للعلاقات الدولية ، ولقي انتهاكها الادانة في هذه الجمعية .

وقد قررت الدول المشاركة في المؤتمر المعني بالامن والتعاون في أوروبا ، من خلال اعتماد الوثيقة الختامية ، ان تطور علاقاتها مع غيرها من الدول في إطار روح هذه المبادئ .

كما ان بلدان عدم الانحياز ، طالبت في اجتماعات القمة ، باحترام هذه المبادئ احتراماً صارماً . ويعدّ مبدأ التسوية السلمية للمنازعات أحد المبادئ الرئيسية لسياسة عدم الانحياز . وفي الاجتماع الأخير الذي عقد في لوندا ، بانفسولا ، أكد وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز على :

"ان مبادئ التسوية السلمية للمنازعات والصراعات ، من خلال المفاوضات المباشرة أو الوساطة أو المراسمة الحميدة التي تقبلها الأطر المعنية ، أو أية تدابير أخرى واردة في ميثاق الأمم المتحدة ، لا تزال تمثل العناصر الرئيسية للتعاضد السلمي ، كما أوصت بلدان عدم الانحياز".

ومما يذكر ان الدول العظمى أعربت مؤخراً عن استعدادها للاسهام من خلال حوارها في حل الازمات . إلا ان الحلول العادلة يجب ان تعبّر عن تطلعات البلدان والشعوب المعنية ومعالجتها . وأية محاولة للتوصل الى قرار مخالف لذلك لن تعمر طويلاً وستكون بلا أي مؤدى .

لقد استطاعت الأمم المتحدة في كثير من المناسبات ان توقف العدوان وتساعد الدول المتنازعة على التوصل الى حل . لكن الأمم المتحدة ، رغم الانجازات الهامة لم تحقق نجاحاً تاماً في التوصل الى حل سياسي للازمات . ويرجع ذلك ، في المقام الأول ، الى الموقف السلبي لبعض الدول الاعضاء ومحاولاتها حل المشكلات خارج إطار الأمم المتحدة ، مفضلة ان يكون ذلك في نطاق الأوساط الضيقة للأقوياء .

وفي هذه السنة الأربعين من حياة الأمم المتحدة ، ينبغي ان نؤكد من جديد على ان قرارات هذه الهيئة لها أهمية بالغة ، وان هذه المنظمة يمكنها ، شرط ان تغيّر

بعض الدول الاعضاء مواقفها السلبية ، أن تصبح أكثر فعالية في حل المنازعات بالوسائل السلمية .

السيد العنسي (عمان) : إن امتعاضنا لموضوع البند ١٤٦ من جدول الاعمال ، الخاص بتوجيه نداء رسمي الى الدول المتنازعة من أجل إيقاف الاعمال المسلحة دون إبطاء وفض خلافاتها عن طريق المفاوضات ، والى الدول الاعضاء في الامم المتحدة من أجل الالتزام بتسوية حالات التوتر والنزاع والخلافات القائمة بالوسائل السياسية وبالامتناع عن اللجوء الى التهديد بالقوة أو استعمالها وعن التدخل بايية صورة في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، الامر جدير حقا في رأينا باضفاء أهمية خاصة عليه وعلى فحواه وبالذات في هذه الفترة الخاصة من الزمن . إن تناولنا لهذا الموضوع بالذات يأتي في ختام الاحتفال بالذكرى الاربعمين لانشاء الامم المتحدة وانتهاء الحرب العالمية الثانية ، وبالذكري الخامسة والعشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وبعد الاخفاق المؤسف في التوصل لتوافق في الآراء لاصدار بيسان ختامي تذكاري يوم ٢٤ تشرين الاول/كتوبر ١٩٨٥ ، يجتد رأي وآمال الغالبية المطلقة بشأن مستقبل المنظمة الدولية وضرورة استمرار دورها الهام في خدمة أهداف السلم والامن الدوليين .

إن عمان من دول العالم الثالث ، ويسمى البعض لتثبيت تقسيم عالمنا الواحد الى عوالم مختلفة ومتمايزة ، حسب قدرات القوة العسكرية والاقتصادية والصناعية القائمة الآن . فهناك عالم أول قوي هو الغرب ، وعالم ثان آخر قوي هو الشرق ، أما دول العالم الثالث ، رغم أنها الأكثر عددا وتشابها في الظروف المختلفة ، فإنها تنقسم بدورها الى دول نامية وأخرى أقل نموا . ولو حظ أثناء حضورنا للاحتفالات في مدينة سان فرانسيسكو في شهر حزيران/يونيه الماضي ، أو أثناء احتفالنا في هذه القاعة يوم ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر الماضي بمناسبة الذكرى الاربعمين لتوقيع الميثاق ، أن هناك محاولات قوية لا تزال تبذل وتجد من يفيذها بقوة هائلة لابقاء العالم ككل ، والامم المتحدة خاصة ، وكأنهما ملكا مطلقا للشرق والغرب فحسب .

وإذا ما استعرضنا بتأن وتجرد السبب الحقيقي وراء استمرار مشاكل العالم بالحدة والخطورة التي هي عليه طوال هذا العقد من الزمن ، فسوف نجد لا مناص وببساطة أنه ما لم يتم الحد من الصراع المحتدم بين القوى العظمى ، والتوصل لمصرة انسانية أكثر اشراقا للتعاون المخلص والبنّاء بين شعوب ودول العالم على أساس من الحريّة والاحترام المتبادل ، فإنه لا يمكن أن نحقق هدف الحد من الحروب النووية أو الصراع على مراكز النفوذ وإفغال باب الحروب العالمية التي راح ضحيتها في السنوات الماضية أكثر من ٢٥ مليوناً والحروب الاقليمية التي راح ضحيتها منذ عام ١٩٤٥ حتى الآن أكثر من ٢٠ مليون نسمة من البشر الابرياء . وكلنا أمل في أن يساعد لقاء القمة المرتقب يومي ١٩ و ٢٠ الشهر الجاري في جنيف ، كما قال جلالة السلطان قابوس بن سعيد مؤخراً :

"أتمنى أن يكون اجتماع الزعيمين الأمريكي والسوفياتي مناسبة للاسهام في تدعيم السلام والانسانية ، كما أتمنى أن يعملوا معا من أجل تبديد الخلافات السياسية والايديولوجية ، وأن يعملوا من أجل خير البشرية" .

إننا نسعى لتجنب أخطار المواجهة المباشرة بين القوتين الأعظم ، ولكي لا تبقى الامم المتحدة وسيلة يستفاد منها لمجرد حماية مصالح الاقوياء ، ولذلك نعتقد بأنه من الضروري لتسهيل تنفيذ أي قرارات ذات صبغة دولية أن نهتم أولاً بحل أبرز القضايا المعاصرة لتاريخ إنشاء المنظمة الدولية وعلى رأسها : أولاً ، حل مسألة الشعب العربي الفلسطيني وانهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية المحتلة ، وأولها القدس الشريف ، حسب قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن الدولي ذات الصلة ، مما سيسهل بلا شك إقرار سلام شامل وعادل في الشرق الاوسط ، ثانياً ، إنهاء السيطرة غير القانونية لاتحاد جنوب افريقيا على اقليم جنوب غرب افريقيا "ناميبيا" المشمول بالوصاية حسب قرارات الامم المتحدة بهذا الشأن ، ثالثاً ، إنهاء كافة أشكال التمييز والفصل العنصري أينما وجدت ومنح الشعوب المغلوبة على أمرها نتيجة لهذه الممارسات غير الانسانية حريتها التامة في السيادة وتقرير المصير ، رابعاً ، إنهاء حالات التوتر في أمريكا الوسطى والاستمرار في دفع عجلة السلام والوثام القائمة على أساس مبادئ مجموعة "الكونتادورا" .

وانطلاقاً من أهمية الحتم على وجود قناعة أكيدة لدى الأطراف المعنية لحصل
المشاكل الدولية الهامة الأخرى ، كخطر سباق التسلح وانتشار الأسلحة النووية وحصل
المشاكل الاقتصادية المستعمية ، فإن العمل الجاد لحل الحروب والصراعات الإقليمية
ينبغي أن يركز أولاً ودون إبطاء على ما يلي :

الف - التوصل لحل نهائي وعادل وسريع للصراع الايراني - العراقي ، الذي هو عبارة عن حرب حقيقية مدمرة مستمرة بغير مبرر منطقي منذ أكثر من خمس سنوات وراح ضحيتها أكثر من مليون من البشر من كلا البلدين الجارين ، وقد قال جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان والرئيس الحالي للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية قبل بدء نجاح أعمال مؤتمر القمة السادس لدول الخليج في مسقط مؤخرا بهذا الخصوص ما يلي :

" مما لا شك فيه أن الكل يأسف لاستمرار هذه الحرب بين طرفين مسلمين ، يربط بينهما تاريخ طويل وهي حرب لا جدوى منها ولا معنى لاستمرارها ، وأننا ننادي الطرفين أن يضعوا الخلافات جانبا وأن يسعيا الى السلام بالطرق السلمية ، فعالمنا يهتم أن يرى نهاية سعيدة لهذه الحرب" .

ولذلك كله ، فعلينا جميعا الاستمرار في دفع تضايف الجهود المخلصة الهادفة لانجاح كافة المساعي الحميدة لوقف هذه الحرب ومنها بالطبع مساعي الامين العام ومجلس الامن الدولي ، في هذا الصدد ، وبما أن العراق متجاوب كما هو معروف مع المساعي الدولية للتفاوض وقبول تحكيم الهيئة الدولية وقراراتها وآخرها موقفه منذ أيام من جهود مجلس الامن الدولي ، فإننا نناشد ايران الجارة بدورها أن تحذو نفس الطريق السليم لكي يتحقق خير وهناك شعب البلدين الجارين وتتجنب منطقة الخليج ككل تصاعد خطر هذه الحرب المفضرة بالسلم والامن في المنطقة والمهددة لحرية وسلامة الملاحة الدولية ، وما لها من محاذير مخررة بمصالح بلدان وشعوب العالم المختلفة .

باء - حل مشكلة الشعب الافغاني بالعمل على انسحاب كافة القوات الاجنبية من على اراضي وطنه ، وتركه يختار مستقبله بنفسه دون أي شكل من أشكال التدخل الخارجي .

جيم - حل مشكلة شعب كمبوتشيا الديمقراطية ليعيش بهناء ولام بعد سحب كافة القوات الاجنبية من على اراضي بلاده .

ارتباطا بما سبق أن أشرت اليه ، وباطلاعنا على الرسالة التفسيرية المؤرخة في ٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ الموجهة الى الامين العام من وزير خارجية رومانيا والمرفق

بها النص الأولي للمشروع مجال النقاش المطلوب إدراجه بصورة ملحة كبند جديد في جدول أعمال هذه الدورة كما هو وارد في الوثيقة A/40/241 المؤرخة في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، فإننا نتفق مع الخطوط العريضة للمبادئ الخاصة بحل الخلافات بين الدول بالوسائل السلمية كلما كان ذلك ممكنا ، بصورة تامة ، ونتفق مع ما يبذل بصورة مجردة من محاولات صادقة لمنع أي شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للغير ولا شك بأنه بعد اضاء التحسين الجيد على مشروع القرار قيد البحث كما ورد بعدد في الوثيقة A/40/L.12 المؤرخة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، لا يسعنا القول إلا بأنه نتيجة للوضع الجيد للعلاقات الثنائية القائمة بين بلادى وجمهورية رومانيا الاشتراكية ، ولما هو معروف عن الدور الروماني المميز في التواصل والحوار بين الاطراف الدولية المختلفة ، كلها أمور تجعلنا لا نتوانى عن دعم خروج هذا المشروع للوجود بصورة ناجحة تحقق السيادة المشروعة للشعوب والدول للدفاع عن نفسها ، وتحدد وسائل دعم أقوى لواجبات ومسؤوليات الجمعية العامة ومجلس الامن الدولي والامين العام للأمم المتحدة بصورة متزامنة وغير قابلة للانفصال ، وتدعم بفعالية الاجراءات الواجب اتباعها في هذا الصدد تجاه الاطراف المخالفة صراحة لتنفيذ قرارات الامم المتحدة وفقا لقواعد ميثاق الهيئة الدولية . ومن هذه المنطلقات الواضحة ، فإننا نؤكد جل تأييدنا لى خطوات ايجابية يمكنها أن تحقق بالفعل مثل هذه المساعي النبيلة ، التي أساسها خدمة أهداف السلام والامن الدوليين في مختلف بقاع العالم دون استثناء . ولهذا كله ، فإننا سوف نؤيد بلا تحفظ مشروع القرار المعنسي آملين أن يحظى بنفسى القبول والاستعداد للتطبيق من قبل الجميع وبلا تردد .

السيد شيون براسيئ (كمبوتشيا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : يسعد وفد كمبوتشيا الديمقراطية بصفة خاصة أن يشارك في التهانى التسي قدمت من هذا المنبر الى جمهورية رومانيا الاشتراكية التي قامت بالمبادرة التي جاءت في أوانها ، فقدمت الى الجمعية العامة بمناسبة انعقاد دورتها السنوية الاربعين اقتراحا بتوجيه نداء رسمي الى الدول المتنازعة من أجل إيقاف الاعمال المسلحة دون إبطاء وفض خلافاتها عن طريق المفاوضات ، والى الدول الاعضاء في الامم

المتحدة من أجل الالتزام بتسوية حالات التوتر والنزاع والخلافات القائمة بالوسائل السياسية وبالامتناع عن اللجوء الى التهديد بالقوة أو استعمالها وعن التدخل بأيّة صورة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

وفي المذكرة الايضاحية المؤرخة في ٩ ايلول/سبتمبر الماضي التي طلب فيها إدراج هذا البند على جدول أعمال الدورة الأربعين للجمعية باعتباره بندا اضافيا ومسالمة هامة وملحة ، ذكر وزير خارجية جمهورية رومانيا الاشتراكية ما يلي :

"ان دول العالم وشعوبه تشعر بالقلق الشديد إزاء استمرار المنازعات الملحة وحالات التوتر في شتى أرجاء العالم واستمرار ظهور بؤر جديدة للنزاع والتوتر في الحياة الدولية ، مثلما تشعر إزاء الاتجاه الى اللجوء الى القوة والتهديد باستعمالها في العلاقات بين الدول ، وهي العوامل التي تشكّل تهديدا خطيرا لاستقلالها وأمنها ، وللسلم والأمن الدوليين" . (A/40/241 ، ص ٢) ووفد كميوتشيا الديمقراطية ، وهو ممثل شعب كميوتشيا ، الذي كان ضحية حرب العدوان والابادة المعروفة للجميع ، يشاطر الحكومة الرومانية الدافع السابق الاشارة اليه وهو دافع يتسق مع الطموحات العريضة لشعبنا وللحكومة الائتلافية لكميوتشيا الديمقراطية . والواقع أننا يحدونا الأمل في أن تنتهي فورا جميع الصراعات القائمة في العالم اليوم ، وبمئة خاصة في العالم الثالث ، حتى يمكن للشعوب والبلدان التي وقعت ضحية لهذه الصراعات أن تستعيد حقها المقدس في الاستقلال والسيادة الوطنية وتتمتع في نهاية المطاف بمناخ سلمي يسمح لها بأن تركز جهودها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

فاستمرار تلك الصراعات لا يطيل فحسب الحالات المأساوية والمعاناة التي لا توصف للشعوب المعنية بل ويشكّل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . وبالإضافة الى ذلك ، نعتقد أن هذا النداء يتفق من جميع نواحيه ، نما وروحا ، مع المبادئ الاساسية الواردة في الميثاق وفي القانون الدولي المعاصر . ولهذه الأسباب ، يؤيد وفد بلادى بقوة نص النداء الرسمي الوارد في مشروع القرار A/40/L.12 الذي عرضه مغير

(السيد شيون براسيش ،
كمبوتشيا الديمقراطية)

رومانيا بفماحته المقننة الممهودة . ونأمل أن يمتد النداء بتوافق الآراء في هذه الجمعية ، كما نتمنى قبل كل شيء أن توليه الدول المعتبرية من أعضاء هذه المنظمة اهتماما خاصا وتعمل على تنفيذ ما جاء به .

ونحن من جانبنا ، وفقا لما جاء في الفقرة ١ من منطوق هذا النداء ، نطلب من البلد المعتدى الذي يهاجم كمبوتشيا الديمقراطية ، أن يرفع حدا للأعمال المسلحة التي يقوم بها وأن يعمل على التوصل الى تسوية - عن طريق المفاوضات وباستخدام مآثر الطرق السلمية الأخرى - لهذا الصراع الذي بدأ في كمبوتشيا ، كما نعرف جميعا نتيجة للغزو والاحتلال العدوانيين من جانب دولة عضو في الأمم المتحدة وفي حركة عدم الانحياز .

وبهذه الروح ، لم تفتأ حكومتي توجه نداءات أمام هذه الجمعية الى الممتدى بنية إنهاء عدوانه على كيبوتشيا وإنهاء احتلاله لها . وكان آخرها النداء الذى وجهه سمو الامير نوردوم سيهانوك الذى قال بالنيابة عن حكومتنا الائتلافية انه اذا كان الممتدى مستعدا لسحب قواته بالكامل ودون قيد أو شرط ، فان كيبوتشيا سوف تكون على استعداد لان تبرم معه معاهدة سلم وعدم اعتداء وصدقة ، حتى يتمكن شعب بلدينا فى النهاية من أن يعيشا فى صداقة وتعاون .

والجمعية العامة على علم أيضا بالجهود الجديرة بالاعجاب التى بذلتها البلدان الستة الاعضاء فى رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لايجاد حل سياسى شامل لمشكلة كيبوتشيا . وقد قامت بلدان الآسيان ، التى تحدها الطموحات النبيلة لانشاء منطقة سلم وحرية وحياد فى جنوب شرقي آسيا ، فى مناسبات عديدة بمياغة مقترحات لحث الممتدى على قبول تسوية سياسية شاملة لمشكلة كيبوتشيا . وكان آخرها الاقتراح الذى اعتمده وزراء خارجية بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا فى اجتماعهم السنوى فى كوالا لمبور فى ٨ تموز/يوليه ١٩٨٥ . وقد وجهت بلدان الآسيان فى تلك الوثيقة نداء جديدا الى الممتدى على بلدى للاشتراك فى محادثات لتقريب وجهات النظر مع الحكومة الائتلافية لكيبوتشيا الديمقراطية . وأيدت حكومتنا ذلك الاقتراح بكل حزم .

وأخيرا ، اعتمدت الجمعية العامة نفسها فى ٥ تشرين الثانى/نوفمبر - وهذه هى المرة السابعة التى تفعل فيها نفس الشيء - قرارا بالفالنية العظمى تطالب فيه مرة اخرى بتسوية سياسية لمشكلة كيبوتشيا على الاس التالية :

" سحب جميع القوات الاجنبية من كيبوتشيا ، واستعادة وصون استقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية ، وكفالة حق الشعب الكيبوتشى فى تقرير مصيره ، وكذلك تقهّد جميع الدول بعدم التدخل ، بأى شكل من الاشكال ، فى الشؤون الداخلية لكيبوتشيا ... " (القرار ٧/٤٠ ، الفقرة ٢) .

وكل هذه النداءات والمقترحات والاعلانات والقرارات ، سواء كانت صادرة من حكومتنا الائتلافية أو من بلدان الآسيان أو من المؤتمر الدولى المعنى بكيبوتشيا أو

(السيد شيون برايش ،
كمبوتشيا الديمقراطية)

من الجمعية العامة ، تستهدف التوصل الى نفس الاهداف النبيلة المتضمنة في النداء الرسمي الوارد في مشروع القرار A/40/L.12 لإنهاء الصراع في كمبوتشيا باجراء تسوية شاملة لهذه المشكلة الهامة التي تهدد السلم والامن الاقليميين والعالميين . ومع ذلك رُفِضت كل هذه النداءات والمقترحات والاعلانات والقرارات ، كما نعلم جميعا ، من جانب المعتدين علينا ومن يقومون بحمايتهم . وينبغي أن نوجه انتباه الجمعية الى أن المعتدين لم يتجاهلوا فقط كل هذه النداءات ، ولكنهم على العكس من ذلك ، أبسوا تصميمهم على فرض الامر الواقع في كمبوتشيا على المجتمع الدولي ، كما تبين من عملياتهم العسكرية واسعة النطاق التي يقومون بها في كل موسم جفاف في كمبوتشيا ، ومناوراتهم الرامية الى تقسيم حكومتنا الائتلافية وإضعاف التأييد الدولي لقضيتنا العادلة .

ونتعمم أن تتغير الحالة بطريقة مواتية ، بحيث يقبل المعتدون التزاما بالقيام بأعمال ملموسة بدلا من مجرد الكلمات ، والاستجابة باخلاق لهذا النداء وانهاء عدوانهم واحتلالهم لكمبوتشيا دون تأخير ، وأخيرا احترام المبادئ الاساسية المكرسة في الميثاق ، ومنها ما ورد في الفقرتين ٢ و ٤ من المادة الثانية فيما يتعلق بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية والتسوية السلمية للنزاعات بين الدول .

ويجدونا ويطيد الأمل في أن يقبلوا أيضا أحكام الفقرة ٢ من النداء الرسمي ، والتي تنص على :

“إن الجمعية العامة ،

تدعو مجلس الامن ، الذي تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية لمسئور السلم والامن الدوليين ، الى التصرف فورا ، وفقا لاختصاصاته بموجب الميثاق ، في حالات النزاع والخلاف في مناطق مختلفة من العالم ، وذلك بأن يوصي بالاجراءات او الطرق الملائمة للتسوية ، بما في ذلك تعيين ممثلين للأمم المتحدة ، بغية تسوية الخلافات بين الدول بالوسائل السلمية ، والقضاء على

حالات التوتر والنزاع ، واقامة علاقات أساسها التفاهم ، والتعاون ، والسلام ،
فيما بين جميع دول العالم ، " (A/40/L.12 ، الفقرة ٢)
وهنا أيضا نعلم أن المعتدين علينا ، حتى في حالة قبولهم لهذه الكلمات ، لن
يعملوا على إتباعها بعمل ملموس لأن هذا يتعارض مع سياستهم التوسعية ومع تميمهم
على الاستعاضة عن القانون الدولي ، القائم على الحق والعدالة ، بقانون القاب .
ورغم ذلك ، فاننا مقتنعون بأنه لا يزال يتعين على منظماتنا أن توامل تميمها على
الحفاظ على المبادئ المقدمة للميثاق التي تحكم العلاقات الدولية ، مهما كان الثمن .
السيد فايز (بنفلايش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إسحوا لسي
في البداية أن أعرب عن تقديري العميق للوفد الروماني للمبادرة التي جاءت في حينها
لادراج هذا البند على جدول أعمالنا . وهذا الوقت في الواقع هو أنسب الأوقات لأن
الدورة الحالية التي نحتفل فيها بالذكرى الأربعين للأمم المتحدة ينبغي أن تنظر في
هذا البند الهام .

لقد انتهينا منذ فترة وجيزة من دورة الاحتفال بهذه الذكرى والتي حضرها عدد
من رؤساء الدول والحكومات لم يسبق له مثيل في تاريخ الأمم المتحدة . ومن المعروف
أن هذه الهيئة العالمية ، التي أنشئت على رماذ الحرب العالمية الثانية ، قد نجحت
في اختبار الزمن وأتاحت للعالم أربعين سنة بقي فيها بمنأى عن الصراع العالمي . إلا
أن الإنسانية لم يتوفر لها السلم الحقيقي الذي تنشده . فنحن نعيش في أزمة تلو أخرى
وعالمنا اليوم مليء بالمخاوف والتوتر وعدم الثقة . ولا تزال صراعات مأساوية تمزق
أقاليم عديدة على كوكبنا الصغير ، محوبة بمعاناة إنسانية وموت ودمار لا يمكن
وصفها . ولم يؤد الشعور بعدم الأمن وعدم الثقة فيما بين الأمم إلا إلى سباق
التسلح ، الذي خلق بدوره مزيدا من عدم الأمن ، وإن فشلنا في الماضي في عدم اتخاذ
تدابير محددة وفعّالة في مجال نزع السلاح جعل الإنسانية تقترب من حافة تدمير الذات .
ولحسن الحظ اننا تمكنا حتى الآن من تفادي استخدام الأسلحة النووية أثناء
أربعين سنة مضت ، إلا أن الملايين من الناس ماتوا أو عانوا بسبب الصراعات المسلحة

والحروب . وخلال العقود الاربعة الاخيرة ، ورغم التزامنا الرسمي بالتمسك بمبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة ، فان بعض الدول للأسف لجأت الى استخدام القوة وارتكبت أعمالا عدوانية على دول أخرى ، وبالتالي هددت السلم والامن العالميين .

إن الحالة الراهنة للعلاقات الدولية المتدهورة ، كما أوضح المتكلمون السابقون ، تتطلب منا على نحو واضح التزاما متجددا للتمسك بمبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة . فميثاق الامم المتحدة وإعلان مبادئ القانون الدولي بشأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول تكتسي اليوم أهمية أكبر من أى وقت مضى . وقد التزمنا بوصفنا أعضاء في هذه الهيئة العالمية العظيمة بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها في العلاقات الدولية ضد سيادة أية دولة أخرى أو ملامتها الاقليمية واستقلالها السياسي .

وبالمثل ، تلتزم الدول الاعضاء بتسوية منازعاتها بالسبل السلمية بحيث لا تهدد السلم والامن الدوليين والعدالة . ومن الجدير بالذكر أن اعلان مانيلا بشأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية ، الذي اعتمده الجمعية العامة بقرارها ١٠/٢٧ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ، أكد مرة اخرى هذه المبادئ الرئيسية التي يجب أن تحكم العلاقات فيما بين الدول . ومن المثير للقلق بالنسبة لنا جميعا أن بعض الدول الاعضاء قد انتهكت هذه المبادئ انتهاكا صارخا بتدخلها في الشؤون الداخلية لدول اخرى . ويتعيّن علينا أن نرفض بعبارات واضحة قاطعة انتهاك أو تقويض أي مبدأ من هذه المبادئ المقدمة بحجة أو بأخرى .

إن بنغلاديش تتمسك تمسكا تاما بميثاق الأمم المتحدة وبمبدأ المساواة السيادية للدول والسلامة الاقليمية وعدم استخدام القوة وعدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية لدول اخرى ، وبحق كل دولة في تقرير المصير والتسوية السلمية للمنازعات .

وقد ذكر الرئيس حسين ارشاد في بيانه أمام الدورة التذكارية بمناسبة الذكرى الأربعين على انشاء الأمم المتحدة ما يلي :

" ولقد كانت الدروس المستفادة من تلك التجربة هي أساس الدبلوماسية متعددة الاطراف لبنغلاديش والمستقاة ضمن جملة امور من التزامها الدقيق بميثاق الأمم المتحدة واطلاق مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، ونحن في بنغلاديش عبرنا بأبلغ تعبير عن ايماننا بمبادئ وأهداف الميثاق عندما أدمجنا في دستورنا التزام أمتنا الراخ بتلك المبادئ والأهداف .

" فالأمم المتحدة هي بالنسبة للدول المماثلة لبنغلاديش درع الدفاع ومنبع الامن " . (A/40/PV.41 ، ص ٤٧)

لقد أوضحت التطورات في العقود الأربعة الأخيرة أن الأمم المتحدة مستمرة في البقاء نتيجة للارادة الجماعية للدول الاعضاء فيها . وبوسعنا نحن الدول الاعضاء ،

وليس سوانا ، أن نقوِّبها أو أن نوهنّها . وعلى الرغم من أوجه القصور التي تعتري الأمم المتحدة فما زالت تمثل المحفل الملائم الذي لا بديل له لايجاد حلول لجميع المشاكل الدولية . لذلك ينبغي أن نسمّى معاً لتعزيز فعالية الأمم المتحدة . وفي هذا الإطار يعلّق وفدي أهمية خاصة على دور مجلس الأمن الذي أوكلت إليه مسؤولية رئيسية من أجل صيانة السلم والأمن الدوليين .

وفي اجتماع مجلس الأمن التاريخي المنعقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ اتفق جميع أعضاء المجلس على أن هناك حاجة ماسة لتعزيز فعالية مجلس الأمن وعقدوا العزم على مواصلة دراسة امكانيات تحسين عمل هذه الهيئة الهامة . لذلك ينبغي للمجلس ، وفقاً لولايته ، أن يعتمد تدابير عملية فعالة لتسوية المنازعات بين الدول بالسبل السلمية . وفي نفس الوقت ينبغي بذل جهود دؤوبة من أجل ازالة بؤر التوتر في مختلف مناطق العالم . وقد أناط الميثاق بالجمعية العامة أيضاً دوراً هاماً لتسوية المنازعات بالطرق السلمية والحفاظ على السلم والأمن الدوليين . وينبغي القيام بهذه المهمة الهامة المناطة للجمعية العامة بفعالية وبالكامل . وينبغي كذلك تعزيز دور الأمين العام في الحفاظ على السلم حسبما ورد في الميثاق .

وتجدد بنغلاديش نداءها لجميع الدول المتحاربة بأن تضع حداً للأعمال المسلحة فوراً وأن تلتزم تسوية منازعاتها عن طريق المفاوضات والوسائل السلمية الأخرى . كما نناشد جميع الدول الأعضاء حل الصراعات والمنازعات فيما بينها بالوسائل السلمية ، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ، والامتناع عن أي شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

لقد صفت الأمم المتحدة بأنها الأمل الأخير للبشرية . ويتمثل السبيل الوحيد الذي يسمح لنا بتعزيزها في تمسكنا الدقيق بمبادئ ميثاقها ومقاصده . ومن الضروري لنا جميعاً أن نستفيد استفادة كاملة من الإطار الذي توفره الأمم المتحدة من أجل التسوية السلمية للمنازعات والمشاكل الدولية . وينبغي بذل كل الجهود لتعزيز هذه

الهيئة العالمية العظيمة من أجل صيانة السلم والامن الدوليين ، وتيسير الظروف من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع شعوب العالم .

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : في السنوات الاخيرة ، تدهورت الحالة الدولية تدهورا خطيرا . ويواجه العالم خطر الإنزلاق الى مواجهة نووية . وتكمن أسباب التوتر الحالي في محاولات القوى الامبريالية المتعنتة الرامية الى الإخلال بالتوازن الاستراتيجي الحالي وتحقيق التفوق العسكري وضمان موقف مهيمن لكي تملئ ارادتها على الشعوب والسدول . ومما يبعث على القلق الخاص بالنسبة للبشرية تلك الخطط التي تستهدف عسكرة الفضاء الخارجي الأمر الذي من شأنه أن يزيد من خطر الحرب . وترجع الصعوبات التي تكتنف الحالة الراهنة على الساحة الدولية الى عدم ازالة بؤر الصراع المسلح الحالية والى نشوء بؤر جديدة من وقت لآخر .

ومما يبعث على القلق العميق أن مناطق بأكملها مشتعلة ، وما فتئت تنزف من جراح الصراعات المسلحة . وبعد الحرب العالمية الثانية اشتعلت نيران الصراعات المسلحة مرّات عديدة في مختلف مناطق العالم والكثير منها مازال مشتعلا حتى هذه اللحظة . وقد أنزل ما يسمى بالحروب الصغيرة معاناة تجل عن الوصف بشعوب العالم ، وأدى الى انتكاس تنميتها الاجتماعية والاقتصادية . وفي عدد من مناطق العالم ، ترعرعت أجيال دون أن تعرف معنى السلم الحقيقي ، ولا يزال يضحى بالآلاف الآلاف من الارواح البشرية قربانا على مذبح مصالح الآخرين .

ونحن لا نميل الى تبسيط أي تحليل لحالات الصراع ، ولكنه يبدو من الواضح أنه عندما يندلع صراع في جزء أو آخر من أجزاء العالم ، وتبرز بؤرة ساخنة تهدد بانفلاق نيران الحرب ، نجد أن مرجع هذا المسار الخطير في الأحداث هو الرغبة في التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين والعزوف عن مراعاة المصالح المشروعة للبلدان والشعوب الاخرى ، ومحاولة إلقاء الارادة بالقوة على تلك البلدان والشعوب الاخرى ، وأما أعمال العدوان وضم أقاليم الآخرين والغارات المسلحة على المدن والقرى الآمنة وسياسة الارهاب الصادر عن الدولة التي أدانتها الامم المتحدة ، كلها مازالت مستمرة .

وكون أن العديد من الصراعات الاقليمية قد أصبحت مزمنة مسألة تيمث على القلق العميق للبلدان الاشتراكية . وقد أكد اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية للدول الاعضاء في حلف وارسو الذي عقد مؤخرا في موفيا اعتماد الدول الممثلة في ذلك الاجتماع للتعاون النشط مع جميع البلدان المهتمة لتسوية حالات الصراع القائمة في اقرب وقت ممكن ومنع ظهور بؤر توتر جديدة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وغيرها من بقاع العالم .

وقد جاء في الاعلان الصادر عن اجتماع صوحيا ما يلي :

"ان السلم لا يتجزأ ، وفي هذه الحالة الدولية المتوترة ، يهدد كل نزاع محلي بأن يتعمد الى اشتباك على نطاق كبير بل وعالمي . ولهذا فمن الضروري أن توضع نهاية حاسمة لسياسة القوة الامبريالية ، وللتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى . ولاعمال العدوان ، وتسوية المنازعات والخلافات بين الدول بالوسائل السلمية ، واحترام حق كل دولة في تقرير مصيرها احتراماً كاملاً " . (A/C.1/40/7 ، ص ١٢)

وفي هذا الصدد ، أعلنت الدول الاطراف في معاهدة وارسو تأييدها للمقترح الذي تقدمت به جمهورية رومانيا الاشتراكية ومؤداه انه ينبغي للدورة الاربعمين للجمعية العامة أن توجه نداء الى الدول المتنازعة للكف عن العمل المسلح فوراً وأن تبدأ في المفاوضات ، وأن تدعو الدول الاعضاء في الامم المتحدة الى العمل على تسوية منازعاتها بالطرق السياسية . ويعتقد الوفد السوفياتي أن اعتماد الجمعية العامة للنداء المتضمن في مشروع القرار الحالي من شأنه ان يكون حافزاً آخر لتعبئة جهود الدول الرامية الى القضاء على الصراعات المسلحة ، وفي المقام الاول ، وقف جميع الاعمال العدوانية ، بما في ذلك القضاء التام على الاثار المترتبة على هذه الاعمال وفقاً للمبدأ القائل بأنه لا يجوز للمعتدى أن يجني منافع أو فوائد من أعماله العدوانية . والاتحاد السوفياتي على اقتناع بأن حالات النزاع يمكن حلها بالوسائل السلمية ولا بد من حلها بالوسائل السلمية ، مع مراعاة المصالح المشروعة لجميع الاطراف المعنية مراعاة كاملة . ومن المفروغ منه في هذا الصدد انه لا يجوز مطلقاً أن يكون هناك أي خرق أو تقييد للحق المشروع لكل دولة في الدفاع عن نفسها بصورة انفرادية أو جماعية ، أو انكار لحق الشعوب المستعمرة والتابعة في شن كفاح التحرير الوطني .

ولايزال الشرق الاوسط يمثل أخطر بؤرة للصراع على كوكبنا . ولا يمكن التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لمشكلة الشرق الاوسط الا عن طريق الجهود الجماعية من

جانب جميع الاطراف المعنية وعلى اساس الانسحاب التام للقوات الامرائيلية من الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وتنفيذ الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وانشاء دولته المستقلة ، وضمان حق جميع الشعوب في تلك المنطقة في الوجود المستقل والتنمية . ولن يتحقق السلم في المنطقة عن طريق ابرام الصفقات المنفصلة ، بل عن طريق عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة وبمشاركة جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

وهناك مشكلة اخرى ملحة للغاية الا وهي تطبيع الحالة في أمريكا الوسطى ، حيث تناضل الشعوب من أجل الاستقلال والتقدم الاجتماعي والاقتصادي . ولا بد من حماية دول أمريكا الوسطى من التهديدات والظنوط ومن جميع أعمال ارهاب الدولة ، وببذل الجهود من أجل حل مشاكل تلك المنطقة بالوسائل السياسية ، دون تدخل خارجي .

ان مصالح السلم تتطلب اتخاذ تدابير فعالة لوقف الاعمال العدوانية التي ترتكبها حاليا جنوب افريقيا ضد الدول المجاورة ، والتنفيذ الفوري لقرارات الامم المتحدة المتعلقة بمنح الامتقلال الحقيقي لشعب ناميبيا ، والتخلص من النظام العنصري الاثم الذي يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين .

ولا بد من وضع حد فوري للحرب الدائرة بين ايران والعراق ، وتسوية المسائل التي تفرق بينهما بالوسائل السلمية .

ولا بد لنا أن نحصل على تاييد واسع للجهود الرامية الى تحقيق التسوية السلمية للحالة المحيطة بأفغانستان . ويكمن مفتاح هذه التسوية في وقف التدخل المسلح أو أي تدخل آخر من الخارج في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية وضمان عدم استئناف هذه الاعمال في المستقبل .

ان النهوض بالسلم والتعاون في آسيا وفي حوض المحيط الهادئ ، وتسوية مشاكل جنوب شرقي آسيا بالوسائل السياسية وتعزيز الثقة والامن في تلك المناطق وانحاء العالم الاخرى ، كلها أمور على جانب كبير من الاهمية . والوفد السوفياتي يؤيد وجهة النظر التي أعرب عنها مشروع القرار الروماني ومفاده ان الحاجة لا تقتضي فقط القضاء

على المنازعات المسلحة القائمة بالوسائل السلمية ، بل أيضا بذل كل ما هو ممكن لضمان أن تصبح مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة فيما يتصل بعدم استخدام القوة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، واحترام سيادتها وحل المنازعات بالوسائل السلمية قاعدة حقيقية في الحياة الدولية ، والحيلولة دون نشوء بؤر توتر خطيرة جديدة تتمثل في صراع مسلح في العالم .

ان ميثاق الأمم المتحدة يمنح مجلس الأمن دورا واضحا وجليا في الحفاظ على السلم والامن الدوليين وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية . ومنح أيضا مجلس الأمن مجموعة هامة من التدابير للوقاية أو للتصرف لصيانة واحلال السلم والامن الدوليين . ولو استخدمت تلك التدابير استخداما كاملا وفقا لاحكام الميثاق طيلة الاربعين سنة التي مرت على انشاء الأمم المتحدة ، لما كانت مسألة القضاء على الصراع المسلح بنفس الدرجة من الخطورة التي هي عليها اليوم . ومع ذلك ، هناك العديد من قرارات مجلس الأمن ، ولا سيما تلك القرارات التي تهدف الى القضاء على الحالات المتأزمة في الشرق الاوسط وفي أمريكا الوسطى والجنوب الافريقي التي لا تزال حبرا على ورق . وهكذا فسان مهمة ضمان التقيد الدقيق بقرارات المجلس أصبحت على جانب عظيم من الأهمية .

لقد قال ، السيد سفاردنادزي ، وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في خطابه في الجلسة الاحتفالية في الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة ما يلي :

"ونحن نؤيد بحزم ضمان السلم لجميع الأمم وهو الامر الذي يتطلبه ميثاق الأمم المتحدة . وهذا هو أساس جميع جهودنا التي ترمي الى منسح الصراعات المسلحة من المناطق المختلفة من العالم ووقفها والتوصل الى تسوية عادلة للحالات المتفجرة في العالم" . (A/40/PV.48 ، ص ٦٦)

والوفد السوفياتي يؤيد مشروع القرار المقدم من جمهورية رومانيا الاشتراكية . ونعتقد أن مشروع القرار ذاك سوف يصبح عنصرا هاما في الجهود الدؤوبية التي تقوم بها منظماتنا من أجل القضاء على الاعمال العدوانية وتسوية حالات الصراع والمنازعات بين الدول وتعزيز السلم والامن الدوليين .

السيد شرواني (الهند) ((ترجمة شفوية عن الانكليزية)) : في الخطاب الذي ألقاه راجيف غاندي رئيس وزراء الهند في الجمعية العامة بمناسبة الذكرى الأربعين لانشاء الامم المتحدة أعلن ما يلي :

"لقد وُلدت منظمة الامم المتحدة وسط الرجاء والخوف - الرجاء بأن محرقة الحرب العالمية الثانية لن تتكرر ، والخوف من أن حكمة الانسان وعبقريته قد تغفلان في التحكم في الذرة . وبالتدريج بدأ نوع من النظام العالمي يتبلور . ولقد تحقق الكثير من الاستعمار والعنصرية الى الحرية والمساواة . توافق مبكر في الآراء حول التنمية . بدايات نظام مالي ونقدي سليم . هياكل للتعاون الدولي . العمل الجماعي من أجل نزع السلاح . ولكن توجد من وجهة نظرنا ، جوانب ملبية عديدة . هل يليق بالاقوياء أن يوقفوا حتى التقدم البطيء نحو تطور النظام ؟ هل يفيدهم أن يحبطوا الأمل والايمان اللذين تعد الامم المتحدة رمزا لهما ؟ ان هذه الاتجاهات المزعجة أصابت الحوار بين الامم . واليوم تظهر على النظام الدولي الذي تشكل بعد الحرب العالمية ، أكثر من أي وقت مضى أعراض شروخ كبيرة فلنعالجها" . (A/40/PV.48 ، ص ٣٦)

ان رؤية الآباء المؤسسين "الانقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب" تواجه اليوم تحديا لم تواجه له مثيلا من قبل . فالخطر النووي بات يتهدد بقاء الجنس البشري ذاته . وأصبحت السمات السائدة في العلاقات بين الدول هي الشك والريبة والتمييز وعدم المساواة . ومن ثم فإننا نرحب بمبادرة رومانيا بتوجيه نداء رسمي ذي شقين "للدول الداخلة في نزاع لوضع حد دون ابطاء للأعمال المسلحة والبدء في تسوية المشاكل المسببة للنزاع بينها بالوسائل السلمية" ، وللدول الاعضاء في الامم المتحدة للالتزام "بتسوية حالات التوتر والنزاع والخلافات القائمة بالوسائل السياسية ، والامتناع عن اللجوء الى القوة أو التهديد باستعمالها ، وعن التدخل بأية صورة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى" . (A/40/241 ، المرفق) . ان وجود الدول في ظل ظروف من السلم والاستقرار يمكّنها من توجيه مواردها نحو تحسين نوعية الحياة لتوفير الحياة الكريمة والرخاء لبني البشر .

ويعرب النداء الرسمي الوارد في مشروع القرار A/40/L.12 عن بالغ القلق ازاء مواصلة النزاعات المسلحة وأعمال العدوان وحالات التوتر في أجزاء مختلفة من العالم ، وظهور مصادر جديدة للنزاع ، وازاء الاتجاه الى اللجوء الى القوة والتهديد باستعمالها في العلاقات بين الدول ، وهو ما يعرّض الى حد بعيد للخطر استقلال الدول وأمنها والسلام والأمن الدوليين ، ويوجه نداء رسميا للدول المتنازعة لوضع حد دون ابطاء للأعمال المسلحة ، والبدء في تسوية خلافاتها بالمفاوضات وغيرها من الوسائل السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة . ويدعو مجلس الأمن الى التصرف فورا بغية تسوية الخلافات بين الدول وصون السلم والأمن الدوليين ، ويشجع الأمين العام على القيام بدور نشط في نطاق مهامه بموجب الميثاق بغية تعزيز الجهود الرامية الى تسوية الخلافات والنزاعات بين الدول بالوسائل السلمية .

ومن واجبنا تركيز اهتمامنا على هذه المبادئ الهامة التي ينبغي الاسترشاد بها في العلاقات بين الدول أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة التي تحتل فيها الأمم المتحدة عقدها الخامس . ان اعادة تأكيد الدول الاعضاء على التزامها بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة ، ولاسيما تلك المتعلقة بعدم اللجوء الى القوة أو التهديد باستعمالها ، والتسوية السلمية للنزاعات ، ستهم الى حد بعيد في تهيئة الظروف المواتية للسلم والأمن . ومن ناحية أخرى فان تحديد الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز فعالية الأمم المتحدة بوصفها الاداة الرئيسية لصون السلم والأمن سيسهم حتما في تحقيق الاهداف المنشودة .

لقد وُضع ميثاق الأمم المتحدة في أعقاب حربين عالميتين كحلّ منطقي لمسألة صيانة السلم والأمن الدوليين ، والنهوض على نحو مشترك بالتنمية الاقتصادية والرفقسي الاجتماعي في هذا العالم المترابط . والمقصد الرئيسي للميثاق هو حفظ السلم والأمن الدوليين ، وتحقيقا لهذه الغاية ، اتخاذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الاسباب التي تهدد السلم وازالتها ، وقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم ، والتدرّج بالوسائل السلمية ، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي ، لحل المنازعات

الدولية التي قد تؤدي الى الاخلال بالسلم أو لتسويتها . وبموجب ميثاق الامم المتحدة عُهد الى مجلس الامن بالمسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والامن الدوليين ، وأنيطت في ذلك التزامات خاصة بالاعضاء الدائمين . وبالمثل ، فإن الجمعية العامة ، بوصفها جهازا عالميا تختص ، بموجب الميثاق ، بالسلطة المعنوية والقانونية لإصدار توصيات بشأن جميع المسائل . ولئن كان الميثاق سليما في أساسه ، فإن الامم المتحدة لم تشرق حتى الآن الى مستوى الآمال التي يعلقها عليها المجتمع الدولي . فقد أخفق مجلس الامن ، على وجه الخصوص ، في أداء وظائفه كأداة فعالة كما كان متوقعا منه . ويرجع هذا بصفة أساسية الى افتقار الدول الى الإرادة السياسية وعدم اتخاذ الاعضاء الدائمين في مجلس الامن نهجا جماعيا موحدًا في عملهم .

ولقد تقدم الأمين العام ، في تقريره عن عمل المنظمة لعام ١٩٨٥ ، بتوصيات عملية بغية تعزيز فعالية الامم المتحدة . ونأمل ان تحظى تلك التوصيات بالنظر الجاد بغية تمهيد الطريق لاتخاذ اجراءات واقعية وملمومة وذات مغزى في تعزيز فعالية الامم المتحدة ، وانعاش المنظومة ككل بشكل عام . والهند على استعداد تام للاضطلاع بالتزاماتها في هذا الصدد .

ان مبدأ عدم التدخل ، ومبدأ التسوية السلمية للنزاعات ، من الركائز الأساسية لفلسفة التعايش السلمي التي تدين بها حركة عدم الانحياز . وقد تم التشديد مجددا على هذين المبدأين في مؤتمر القمة السابع لبلدان حركة عدم الانحياز ، المعقود في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ .

كما أعيد التأكيد عليهما مرة أخرى في اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول ، الذي اعتمده الجمعية العامة في ١٩٧٠ ، والذي يطالب ، ضمن أمور أخرى ، بامتناع الدول في علاقاتها الدولية عن اللجوء الى القوة أو التهديد باستعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لاية دولة ، أو بأي أسلوب آخر لا يتفق ومقامد الامم المتحدة .

ويتعين على الدول ، في علاقاتها المتبادلة ، أن تسترشد دوما بمبدأ الاحترام

المتبادل المارم لاستقلال الدول الأخرى وسيادتها وسلامتها الإقليمية ، وحرمة الحدود الدولية المعترف بها قانونا ، وعدم التدخل ، واحترام حق الشعوب في التنمية الاقتصادية الوطنية الحرة . فضلا عن ذلك يتعين تسوية جميع النزاعات بالوسائل السلمية ، وفقا لمقاصد ومبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، ومبادئ وأهداف حركة عدم الانحياز ، دون تدخل ، ودون اللجوء الى الضغط أو القوة أو التهديد باستعمالها . ونأمل ، أثناء الاحتفال بالذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة ، أن تلتزم جميع الدول بالتمسك الدقيق بهذه المبادئ التي ستظل دائما حجر الزاوية في علاقات المداقة وحسن الجوار فيما بين الدول .

السيد ويجيورדاني (سرى لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان

البند الذي ننظر فيه الآن ، والذي أدرج في جدول أعمال هذه الدورة بناء على طلب تقدم به وزير خارجية رومانيا ، لا يكتسي مغزى مجردا فحسب ، بل إنه يوفر محطاً لإعادة تأكيد بعض المبادئ التي اكتسبت أهمية ثابتة ، ويمثل نداء رسمياً ضرورياً وآت في حينه على حد سواء .

وتسود في جميع أنحاء العالم حالات فردية من عدم الاستقرار والتوتر ، تتحول في كثير من الأحيان الى نزاع مسلح بما يترتب عليه من نتائج وخيمة بالنسبة للشعوب المتنازعة . وليست هذه مناسبة لتعداد تلك الحالات كما انه ليس لدينا متسع من الوقت لاستقراء الاسباب الجذرية لتلك المنازعات والصراعات . ولكن من الواضح بطبيعة الحال ان الشعوب المشتركة في النزاع مباشرة - في أثناء استمرار حالات النزاع - تظفر الى بذل تضحيات جسيمة في الأرواح والموارد المادية ، وأن ترى عملية تنميتها السلمية تتراجع وتنتكس في كثير من الأحيان . كما أن لهذه المنازعات مضاعفات سلبية تتجاوز بكثير أقاليم وشعوب الدول المشتركة في النزاع ، بحيث تعرّض للخطر سلم الدول المجاورة واستقرارها ، بل السلم والاستقرار الإقليميين . ويمكن أن تتجاوز موجبات الصدمة المنطقة لتهدد مناطق نائية . وتبين مناقشات الجمعية العامة أن هناك إدراكا ضمنيا لحظر إمتداد المنازعات الاقليمية الى مناطق أخرى نائية ، فقبل بضعة أيام تحدث ممثل سانت لوسيا عن قلق بلاده بشأن التطورات في كمبوتشيا النائية ، وما هذا إلا مثال واحد في هذا الموضوع .

ونظرا لإتساع الأفق أمام الإنسان ، فقد انفتحت أمامه مجالات جديدة وفرص واسعة لم تعرف من قبل لتحسين أوضاعه المادية وكذلك لإثراء إمكانياته الفكرية والذهنية . وقد أصبحت الأفاق الجديدة التي لم تعرف من قبل للفضاء الخارجي في متناول الإنسان الآن . بيد انه من المفجع ، كما اتضح بشكل متزايد ، أن إتساع الأفاق أمام الانسانية يجلب معه أيضا مجالات جديدة يمكن أن تتضارب فيها المصالح وأن تنشأ فيها مناخرات جديدة تصبح المواجهات فيها محتمة على ما يبدو بين الدول ومجموعات الدول المتعادية . وقد اتخذت بلادى سري لانكا مبادرات في ميدان الفضاء الخارجي لضمان استخدامه للأغراض السلمية الخالصة لمصالح الإنسانية قاطبة بدلا من استغلاله من قبل قلة من الدول استغلالا عسكريا . ويجب أن تكشف المساعي الرامية لإيجاد وسائل سلمية لحل المنازعات ، بما في ذلك التنبؤ بالمجالات المحتملة للمنازعات الجديدة ، في الوقت الذي تفتح فيه دوافع الإنسان الاستكشافية آفاقا جديدة أمامه .

ويمعب أن يقال أن التوق الى السلام مرّ بأى تغيير نوعي على إمتداد الاجيال .
وان كانت قد ظهرت بطبيعة الحال تعقيدات جديدة تتطلب أساليب جديدة ومناهج مبتكرة
لتسوية المنازعات وتهدئة التوتر .

ولا جدال من أن الظروف التي أنشئت فيها الامم المتحدة منذ أربعين عاما على
انقراض الحرب العالمية الثانية قد تغيّرت تغيّرا جذريا . وقد تولى المتحدثون في
الدورة الاحتفالية للجمعية العامة التي اجتذبت عددا لم يسبق له مثيل من القادة من
جميع أنحاء العالم تحليل ما طرأ من تغيّرات على الظروف العالمية . ومع ذلك ما زال
ميثاق الامم المتحدة محتفظا بأهميته التي ينبغي تأكيدها دائما . وان المرء ليأمل
أن تؤدى كثرة التكرار لان تلقى مبادئ الميثاق قبولا أوسع ويصبح لها تأثير أكبر
وتدفع الدول الى الامتثال لها بدقة وذلك هو المهم . وبعبارة واضحة ، فإن الميثاق
يدعو جميع أعضاء الامم المتحدة الى تسوية منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية
وبحيث لا يتعرض السلم والامن والعدالة في العالم للخطر . وينص الميثاق أيضا على أن
يتصرف أعضاء الامم المتحدة وفقا للمبدأ القائل بأن يمتنعوا في علاقاتهم الدولية عن
استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد سلامة أراضي أى دولة أو استقلالها السياسي
أو اتخاذ أى اجراء لا يتفق مع مقاصد الامم المتحدة .

ووسائل تسوية المنازعات المنصوص عليها في المادة ٣٣ من الميثاق - وهي
التفاوض والتحقق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية واللجوء الى
الوكالات أو الترتيبات الإقليمية وغير ذلك من الوسائل السلمية - توفر إطارا لتسوية
أى خلاف ينشأ بين الدول .

ومبادئ الميثاق هي التي توفر لمنظمتنا الوسيلة الامامية لصيانة السلم
والامن والاستقلال في مواجهة التدخل الخارجي . ويجدر البحث في إمكانيات تعزيز
المنظمات الإقليمية بحيث تكون استكمالاً للامن الذي توفره الامم المتحدة .

وليس في نيتنا أن نقلل من شأن الاسباب الجذرية للمنازعات الحالية المعروضة
على الامم المتحدة . فكل نزاع هو ميراث لتعقيدات سابقة خاصة به ، كثيرا ما تخفى
على الغير . ومع ذلك فنحن على يقين من أن التسوية السلمية أو السياسية للمنازعات

وليست إطالة أمدها بالوسائل العسكرية ، هي الأسلوب الوحيد للوصول الى تسويات ترضي جميع الاطراف . أما الانتصارات العسكرية فلا تعدو في أحسن الاحوال أن تكون إنتصارات مؤقتة .

وختاما نود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها الأمين العام عن طريق الدبلوماسية الهادئة الدؤوبة للوصول الى حل لكثير من المنازعات التي تهدد المجتمع الدولي في الوقت الحاضر . ومجرد قبول المتنازعين لاضطلاع الأمين العام والأمم المتحدة بدورهما دليل على موقف سياسي مشجع ، ويدعو الى تأييد تلك الجهود من جانب المجتمع الدولي بأسره . ولا ينكر أحد أن الأمم المتحدة كان لها بعض الفضل في تجنب نشوب حرب عالمية شاملة خلال السنوات الأربعين الماضية . ويمكن عن طريق الالتزام القاطع من جانب جميع الاعضاء بمبادئ الميثاق أن نقلل الى أدنى حد ممكن - إن لم نتجنب تماما - الإضطراب الذي ينجم عن وجود منازعات قائمة بغير حل . وعلينا أن نبذل جهدا أكبر في هذه السنة الدولية للسلم ، وفي الذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة ، وأن نبدي الإرادة السياسية اللازمة للوصول الى تسوية سلمية لجميع المنازعات المسلحة التي ما زالت قائمة .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى المتحدث

الآخر في هذه المناقشة ، وتب الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/40/L.12 ، فإذا لم يكن هناك اعتراض ، ماعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار .

اعتمد مشروع القرار A/40/L.12 (القرار ٩/٤٠)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل جمهورية

إيران الاسلامية الذي يرغب في تعليق تصويته على مشروع القرار ، وأذكره بأنه وفقا للمقرر ٤٠١/٣٤ يقتصر تعليق التصويت على عشر دقائق وأن يتكلم الوفد من مقعده .

السيد زمانينيا (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : ان جمهورية ايران الاسلامية وقعت ضحية حرب عدوانية فرضتها عليها دول متعجرفة من خلال عميل محلي ينوب عنها . فمن الناحية المنطقية يجب أن يكون وفد بلادى آخر من يحاول عرقلة اعتماد النداء الرسمي المقترح من رومانيا ، لان المفروض أن يكون

ضحية العدوان هو أول من يستفيد من هذا النداء الرسمي لإحلال السلم . لكن للأسف ليس هذا هو الحال .

لقد أحاط وفد بلادي علما بالنية الحسنة لوفد رومانيا وتعاونه في هذا الصدد ، لكننا نعتقد أن الواقعية السياسية والتقييم الموضوعي للنزاعات الدولية الحالية ، كان من المحتم أن يؤديا إلى نداء رسمي من نوع مختلف . إذ كان يجب أن يسلم هذا النداء بأن هناك رابطة مباشرة لا تنفصل بين السلم والعدالة . ولا يمكن الارتقاء إلى مستوى التطلعات الرامية إلى استتباب السلم من فراغ وبصرف النظر عن الحقائق السياسية لعصرنا . ويؤسفنا أن مبدأ العدالة قد خفف إلى حد ما - أو ربما ضاع - في غياهب فقرات الديباجة .

إن السلم ، بوصفه حالة من التوازن والطمأنينة ، ينبغي أن يرضي الضحية ، وإن كان قد لا يرضي المعتدي . فالسلم بهذا المعنى يجب أن يكون مميزا عن عدم الحرب أو وقف إطلاق النار ، وهذا التمييز نادرا ما يؤخذ في الاعتبار . إن مؤيدي السلم - ونحن منهم - عليهم أن يتذكروا أن حالة عدم الحرب أو وقف إطلاق النار ، ليست هي نفس حالة السلم على وجه التحديد .

إننا نؤيد تأييدا راسخا مبدأ التسوية السلمية للمنازعات ، ونعتبرها فكرة سامية ، إلا أن مفهوم التسوية السلمية للمنازعات لن يكون له أي مغزى إذا ما شنت الحرب العدوانية بالفعل . فهو فقط ذو صلة بالحالة التي تسبق إندلاع أي عدوان عسكري واسع النطاق .

ومن ثمّ ، فإن مبدأ عدم استخدام القوة ذاته قد أضعف بلا مبرر من هذا النداء الرسمي . وبذلك تنحرف الفلسفة الرئيسية للنداء .

ويبدو أن شمة إعتداء على سلطة مجلس الأمن . ولكن نظرا لضعف المجلس فليس هناك ما يدعو إلى القلق بشأن هذا الاعتداء ، لأن سجل مجلس الأمن يوضح أن مثل هذا الاعتداء قد يكون ضروريا لتحسين الوضع القانوني لهذا المحفل الدولي .

ونحن نطلب بالإلحاح من زميلنا من رومانيا أن يضيف إلى الفقرة الأولى من المنطوق عبارة "على أساس ميثاق الأمم المتحدة" . ويؤسفنا أن مثل هذه الإشارة

المتواضعة للميثاق لم تدرج حتى بمناسبة الاحتفال بهذه الذكرى السنوية الاربعين لإنشاء الأمم المتحدة .

إنني أعتقد أن التقييم الموضوعي للتوتر الدولي وللصراعات في أرجاء العالم ، الى جانب التفهم السليم للآلية التي تعمل من خلالها منظومة الأمم المتحدة ، تؤدي الى موقف أكثر تقديرا للأمين العام في ضوء مجله الممتاز لاستخدام منصبه بطريفة فعالة . وقد أشارت الى هذا الغالبية الساحقة لرؤساء الدول أو الحكومات الذين أدلوا ببيانات في هذه القاعة أثناء الاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لإنشاء الأمم المتحدة .

وبغض النظر عن التحفظات الالفة الذكر ، قرر وفد بلادي ألا يطلب تصويتا مسجلا على مشروع القرار ، بيد اننا رأينا أن تحفظاتنا وشواغلنا ينبغي أن تسجل في المحضر .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة الآن للممثلين

الذين يودون الكلام ممارسة لحق الرد .

وأذكر الاعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ ، تقتصر البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد على عشر دقائق في المرة الاولى ، وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق ، ويجب أن يدلى بها الممثلون من مقاعدهم .

السيد زمانينيا (جمهورية إيران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لقد احطنا علما وبسعادة بالتعليقات التي أدلى بها ممثل عمان فيما يتعلق بحرب العدوان المفروضة علينا . وليس هو الممثل الوحيد الذي أدلى بمثل هذه التعقيبات . وإذا كان هو وغيره ممن يدلون بمثل هذه الملاحظات يؤمنون حقا بما يقولون ، فعليهم أن ينمحو حكوماتهم بأن توقف الدعم المالي والسياسي وغيره من أنواع الدعم والتأييد التي تقدمها للمعتدى ، وبذلك توقف إضافة الوقود الى النار . وإنني اتساءل عما إذا كانت تلك الوفود على استعداد لان تلقي باللوم على زملائها في العواصم المجاورة لنا لإسهامها بأكثر من ٤٠ بليون دولار لالية حرب الجانب المعتدى . وكان وفد بلادي يتمنى أن يتمف بهذه الحكمة والسعي الى السلم موقفا أولئك المؤيدين للمعتدى الذين كانوا في وقت ما يعدون الدقائق في انتظار إنهيار نظامنا الإسلامي .

السيد حميدة (العراق) : لقد ذكر ممثل إيران أن الحرب الدائرة بين

بلاده والعراق منذ أكثر من خمس سنوات ، هي حرب مفروضة عليهم . وانني أتفق معه في أن هذه الحرب مفروضة عليهم ، لكن من الذي فرض هذه الحرب ؟ إن الذي فرض عليهم هذه الحرب هم الطفمة الحاكمة في إيران من رجال اللادين وعلى رأسهم خوميني . فخوميني هو الذي فرض هذه الحرب على شعب إيران ، وعلى العراق ، وعلى الدول المجاورة ، وذلك نتيجة هوسه في التمسك بالعدوان ونتيجة رغبته في السيطرة على هذه المنطقة ونتيجة رغبة بلاده ورغبته في التوسع . لقد استمرت هذه الحرب منذ أكثر من خمس سنوات ، وإيران ترفض باستمرار كل القرارات وكل المبادرات الدولية التي تسعى لإنهاء هذا النزاع بالطرق السلمية ابتداء من قرار مجلس الامن ٤٧٩ (١٩٨٠) المؤرخ في ٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ وحتى الآن . والجدير بالذكر في هذه المناسبة ، أن آخر رفض لإيران

لهذه الجهود النبيلة الرامية الى إنهاء النزاع ، هو رفضها مؤخراً للمبادرة التي قام بها رئيس مجلس الأمن الحالي ممثل امتراليا ، عندما حاول أن يدعو الطرفين الى عقد اجتماعات منفصلة لبحث هذا النزاع ، فوافق العراق وتقبل إيجابيا هذه الدعوة ، ورفضت إيران كالمعادة هذه الدعوة بملف وعنجهية وتشدد .

إن هذا النظام الموجود في إيران ، والمفروض على إيران ، يخاف من السلام لأن السلام يكشف عجزه عن إيجاد حل للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعاني منها إيران ، والتي كانت من مخلفات عهد الشاه البعيد . إن ذلك النظام - نتيجة لعجزه - يتهرب من مواجهة هذه المشاكل بإطالة أمد الحرب وإشغال شعب إيران في هذه الحرب التي دمرت هذا البلد وخلقت فيه الكوارث والمآسي منذ أكثر من خمس سنوات ولا زالت مستمرة .

إن هذه المجموعة التي تتحكم في رقاب شعب ايران من رجال اللادين واقبول اللادين لان اعمالهم واعمالهم ضد كل القيم التي تضمنها الدين الاسلامي وتضمنتها كل اللادين الاخرى . لقد عرف محمد رسول الله الذي أتى بالدين الاسلامي ونشره ، عرف المسلم بأنه قال بأن "المسلم من سلم الناس من يده ولسانه" . ولذلك ما يقوم به هؤلاء الحكام في ايران ضد الاسلام لان الناس لم يسلموا من اذاهم ولم يسلموا ممن لسانهم .

لقد الحق حكم ايران الاذى المادى والالام بشعوبهم وبجيرانهم كما انه لم يسلم من لسانهم احد من سيل الشتائم الصادرة عن قادتهم اعتبارا من خميني الدجال ورافسنجاني وخاميني وممثلهم خوراساني هنا ، والتي عمت إساءتهم بالسنتهم كل العالم ولم ينج من ذلك حتى هذه المنظمة الدولية .

إن الكوارث التي سببها الدجال خميني لشعبه والدول المجاورة قد استحق بموجبها لقب "لعنة الله" وليس كما كان يسمونه آية الله .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود ممثل جمهورية ايران الاسلامية ان يتكلم . هل لي ان اذكره بان تلك هي المرة الثانية ومن ثم سيسمح له بخمس دقائق فقط .

السيد رجائي خوراساني (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلبت الكلمة لإشارة نقطة نظام . أما حق الرد الاول فقد مارمنساه بشأن ما أبداه ممثل عمان من تعليقات . وأود الآن ان امارس حقي في الرد على بيان ممثل العراق . ولا علاقة لذلك بالرد السابق ، ولذا اعتقد انني استحق عشر دقائق . فهل لي ان اعرف تعليقاتكم سيدي الرئيس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، يحدد عدد الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد بكلمتين : الاولى مدتها عشر دقائق والثانية خمس دقائق . وقد أدلى ممثلكم بالكلمة الاولى وهذه هي الثانية : وهي بشأن البند قيد النظر ومن ثم أعطيك خمس دقائق .

السيد رجائي خوراساني (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : بما إننا لم نشر للعراق قط فما الذي أزعج ممثله وحمله على استخدام تلك اللهجة التي درج على استخدامها ممثلو النظام البعثي العراقي في بياناتهم ؟ وأعتقد أنه لم تكن هناك أية ضرورة لبيانه ، فهو لم يمارس حق الرد ضد أحد . ونحن لم نقل شيئاً ضد بلاده . هذه النقطة الأولى .

أما النقطة الثانية فهي أننا نشعر أنه ربما يكون قد أحس بالذنب بشكل ما . ولدينا مثل في الفارسية يقول : "ما أن يمسك المرء العما حتى يلوذ القط السارق بالفرار" . وأعتقد أن ذلك المثل ينطبق على هذه الحالة .

والنقطة التالية التي أود تناولها هي أنه أشار اهتمامنا أن نسمع ممثل النظام البعثي يشير إلى الرسول الكريم . وقد قال في معرض تلك الإشارة أن المسلم هو من سلم الناس من لسانه ويده . واستمع الممثلون بوضوح إلى ما قاله هذا السيد المهنّب عن شخصيات مرموقة وزعيم أكبر عدد - إن لم يكن الغالبية العظمى - من المسلمين في جميع أنحاء العالم . وأعتقد أنه كان يود أن يستشهد بالنبي محمد ولكنه مع ذلك ليس بالمسلم الجيد .

بيد أننا لم نقل شيئاً على الإطلاق عن الحرب الكيميائية . لم نقل شيئاً عن قصف المدنيين . لم نقل شيئاً عن انتهاك القوانين الانسانية - وهي ممارسة مألوفة من النظام العراقي . ومن ثم فإننا نعتقد أن الوقت المحدد لهذه الكلمة غير كاف .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل عُمان .

السيد السقطري (عُمان) : أثناء تناول سفير بلادي لمعالة الحسب

العراقية الإيرانية كان يتناول في ذلك الوقت أهم المشاكل التي يعاني منها العالم والتي زعمت الأمن والاستقرار والتي نعتقد أنها تعد في حد ذاتها مشاكل تعنى بالسلم والاستقرار في العالم . ولكن ما أزعج المندوب الإيراني هو في حقيقة الامر لا أعرفه بالضبط لأن سفير بلادي حينما قال ذلك كان يتمنى أن تقف إيران إلى جانب المجتمع الدولي وتسمع إلى كلمة الحق في إنهاء الصراع الدموي الذي لا يعود بالمنفعة على كل من البلدين المتحاربين .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة لممثل جمهورية

إيران الإسلامية ليتكلم في نقطة نظامية .

السيد رجائي خوراساني (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أدلى وفدان ، كما يلاحظ الممثلون ، بأربعة بيانات ضد وفدي . ووفقاً

لتفسيركم ، سيادة الرئيس ، لقرار الجمعية العامة لا يجوز لي ممارسة حق الرد إلا

مرتين : إحداهما لعشر دقائق والآخرى لخمس دقائق . واعتقد أنني لا اتفق معكم ياسيدي

في هذا التفسير .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نختتم بذلك النظر في البنود

١٤٦ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠